الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير –البيض–

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

– قسم العلوم الاقتصادية –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان:

العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

من إعداد الطالبين:

-فتح الله الهواري

-حريزات بن عامر

تحت إشراف الأستاذ:

د. قصابي شعبان

الموسم الجامعي

1444-1445هـ/2023-2024م

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك من خلال دراسة قياسية باستخدام برنامج "eviews10"، وذلك بهدف معرفة اهم العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر، من خلال تحديد أهم المعوقات التي حالت دون تطور هذا القطاع بالإضافة إلى معرفة الآليات المتوفرة على هذا القطاع من أجل تفعيلها للوصول إلى النتائج المطلوبة.

وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر وخاصة إنتاج القمح غير قادر على تحقيق الأمن الغذائي وأن أبرز العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر والتي لها علاقة طردية مع إنتاج القمح هي المساحة المزروعة والعتاد الزراعي أم العوامل التي لها علاقة عكسية هي اليد العاملة وتساقط الأمطار.

كلمات مفتاحية:

القطاع الفلاحي، الإنتاج الفلاحي، إنتاج القمح، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي.

ملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract

This study aims to identify the factors affecting wheat production in Algeria during the period 1990-2019، through a quantitative study using the "EViews 10" software، in order to determine the most important factors influencing wheat production in Algeria، by identifying the main obstacles that have hindered the development of this sector، in addition to understanding the mechanisms available in this sector in order to activate them to achieve the desired results.

The study concluded that the agricultural sector in Algeria، especially wheat production، is unable to achieve food security، and that the most prominent factors affecting wheat production in Algeria، which have a positive relationship with wheat production، are the cultivated area، rainfall، and agricultural machinery، while the factors with a negative relationship are the labor force.

Key words:

The agricultural sector، agricultural production، wheat production، food security، self-sufficiency.

الإهداء.

إلى أبي العطوف قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة، فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة التي لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى زوجتي أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى أولادي فلذات الأكباد.

إلى جميع الأخلاء، أهدي إليكم بحثي العلمي.

فتح الله الهواري

الإهداء.

إلى من علَّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أبي من أعطى وما زال يعطي ويوجهه بنصائحه.

إلى إخوتي الأخلاء من ساندوني في حياتي وعلموني أن الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئًا.

إلى زوجتي من ملأت حياتي بالتحدي، وتخطِّي الصعاب.

إلى أبنائي وقلبي النابض.

إن إنهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنَّى أن ينال رضاكم.

حريزات بن عامر

شكر وعرفان.

أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ المشرف الأستاذ الفاضل قصابي شعبان الذي أرشدنا لإنجاز عملنا هذا ولم يبخل علينا بتوجيهاته وارشاداته التي لولاها لما كنا قد أتممنا عملنا هذا جزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وتصحيح وتقويم مذكرتنا.

الفهرس:

فهرس المحتويات.

المحتوى	الصفحة
ملخص باللغة العربية	
الإهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: القطاع الزراعي في الجزائر	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة	6
المطلب الأول: لمحة عامة عن الفلاحة ووظائفها وعن الزراعة وأنماطها	6
المطلب الثاني: أنواع وأهمية الإنتاج الزراعي	10
المطلب الثالث: مقومات وعوامل القطاع الزراعي	15
المبحث الثاني: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي	20
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	20
المطلب الثاني: دور الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع	27
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي واجهتها	29
المبحث الثالث: السياسة الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر	31
المطلب الأول: سياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة	31
المطلب الثاني: سياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة (1981–1990)	36
المطلب الثالث: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات (1990–1999)	38

خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: تطور إنتاج القمح وعوامل إنتاجه في الجزائر	
تمهيد	44
المبحث الأول: تحليل تطور إنتاج القمح في الجزائر	45
المطلب الأول: كمية إنتاج القمح	45
المطلب الثاني: المساحة المحصودة	48
المطلب الثالث: الجزائر بالنسبة للعالم في إنتاج القمح	50
المبحث الثاني: تحليل واردات منتوج القمح وتكلفة استيراده من العالم الخارجي	51
المطلب الأول: تحليل واردات منتوج القمح	51
المطلب الثاني: تكلفة استيراد القمح	53
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر	54
المطلب الأول: العوامل الطبيعية	54
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية	55
المطلب الثالث: العوامل التقنية	55
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: دراسة قياسية	
تمهيد	61
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية	62
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي، أهدافه ومراحل بناء نموذج قياسي	62
المطلب الثاني: الإطار النظري للنموذج الإقتصادي	64
المبحث الثاني: الدراسة البيانية لمتغيرات الدراسة	65
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	71
خلاصة الفصل	77
الخاتمة العامة	79
قائمة المراجع	هـ
الملاحق	ي

فهرس الأشكال.

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1): مقومات الانتاج الزراعي	17
الشكل رقم (1-2): العوامل واجب توافرها لقيام القطاع الزراعي	18
الشكل رقم (1-3) مدخلات ومخرجات الانتاج الزراعي	19
الشكل رقم (2-4): تطور إنتاج القمح بنوعيه في الجزائر	47
الشكل رقم (2-5): تطور المساحة المحصودة لانتاج القمح	49
الشكل رقم (2-6): خارطة إنتاج القمح في العالم من 2009-2019	50
الشكل رقم (2-7): تطور حجم واردات القمح خلال الفترة 1990-2019	52
الشكل رقم (2-8) تطور أسعار استيراد القمح خلا الفترة 1990-2019.	53
الشكل رقم (2-9): تطور حظيرة الجرارات والحصادات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	57
الشكل رقم (3-10): تطور إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	66
الشكل رقم (3-11): تطور المساحة المزروعة من القمح في الفترة 1990-2019	67
الشكل رقم (3-12): تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر في الفترة 1990-2019	68
الشكل رقم (3-13): تطور العتاد الزراعي في الجزائر في الفترة 1990-2019	69
الشكل رقم (3-14): كمية تساقط الأمطار في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	70
الشكل رقم (3-15): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews	76

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم(3-1) تقدير النموذج بإستخدام برنامج eviews	72
الجدول رقم (3-2): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews	74
الجدول رقم (3-3): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews	75

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1): تطور الإنتاج والمردودية للزيتون إلى سنة 2019	ي
الملحق رقم (2): متوسط إنتاج القمح خلال الفترة 1990-2019.	ك
الملحق رقم (3): المساحة المزروعة للقمح خلال الفترة 1990-2019	ل
الملحق رقم (4): المساحة المحصودة للقمح خلال الفترة 1990-2019.	م
الملحق رقم (5): نسبة مساهمة ولايات الوطن في إنتاج القمح في الفترة 1990-2019.	ن

المقدمة العامة

تعد الزراعة أول نشاط عمل الإنسان على تطويره، فهي بمثابة وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، كما يحظى إنتاج القمح بإهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي تقوم به في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الإجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الإحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد.

فلقد أصبح القطاع الفلاحي يوظف كورقة سيادية وضغط للدول المتقدمة على الدول المستوردة، وتعد الزراعة أحد الركائز التي يعتمد عليها في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها المصدر الأساس ي للغذاء، فإنتاج القمح بنوعيه أصبح يمثل رقما مهما في معادلة تحقيق الأمن الغذائي، حيث يدخل ضمن المواد الغذائية الإستراتيجية التي تندرج ضمن سلاح الغذاء، أي أن سيادة الدول المستوردة لهذه المادة معرضة للتبعية الغذائية لها، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي والإمكانيات المتاحة للجزائر في هذا المجال، إلا أنها لا تزال تعاني العديد من المشاكل كعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي والتبعية الغذائية المفرطة، مما يؤدي إلى لجوئها للسوق العالمية لتغطية هذا العجز، هذا ما دفعها إلى توجهها نحو استيراد كميات كبيرة من القمح مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الشراء بملايين الدولارات تصرف على هذه الواردات، وهو ما انعكس في الزيادات الهائلة في الفاتورة الغذائية الجزائرية من حيث القيمة والكمية، وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر استيرادا للقمح في العالم

وتسعى الجزائر جاهدة لزيادة إنتاجها من القمح من أجل تلبية الطلب المحلي للقمح بنوعيه، والمحافظة على مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه من هذه المادة واسعة الاستهلاك أو التقليل منها من خلال تعزيز إنتاجها من القمح أو الحد من الإسراف لهذه السلعة نتيجة أسعارها المدعمة للوصل إلى حلول تساعد على زيادة إنتاج القمح.

ومن أجل إثراء هذا الموضوع أكثر توجب علينا طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في:

❖ **ما هي العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر؟**

التساؤلات الفرعية: وللإجابة على الإشكالية السابقة كان لابد أن نتفرع إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية للإحاطة بالموضوع بشكل كبير وهي كالآتي:

- ما هو واقع إنتاج القمح في الجزائر؟
- هل يؤثر العتاد الزراعي على إنتاج القمح في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين العوامل المؤثرة وإنتاج القمح في الجزائر؟

الفرضية الرئيسية: تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

إنتاج القمح في الجزائر يتأثر بالمساحة المزروعة والعتاد الزراعي.

الفرضيات الثانوية:

1. إنتاج القمح في الجزائر يحقق الاكتفاء الذاتي.
2. يعتبر العتاد الزراعي عامل أساسي في إنتاج القمح.
3. العوامل التي تم تحديدها في الدراسة تؤثر على إنتاج القمح في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي، من خلال ما تتوصل إليه من نتائج، كما تسلط الضوء على مقومات إنتاج القمح، من خلال عرض واقع هذا القطاع في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- معرفة واقع إنتاج القمح في الجزائر.
- معرفة مدى تأثير العتاد الزراعي على إنتاج القمح في الجزائر.
- معرفة العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر.

المنهج المتبع: اعتمدنا في إعداد مذكرتنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي للدراسة القياسية بهدف دراسة العوامل المؤثرة على انتاج القمح في الجزائر.

الوصفي: من خلال الجانب النظري وذلك لوصف الظاهرة والتعرف على معالم المشكلة وتحديد أسبابها.

التحليلي: من خلال تقديم تحليل للظواهر واستخلاص النتائج.

الإطار الزماني : حدود الدراسة 1990-2019 .

الإطار المكاني : الجزائر .

الدراسات السابقة :

1. بن سعيد حليمة وسعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2019.

هدفت هذه الدراسة الى إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018 و ذلك من خلال تشخيص الوضع الغذائي بعرض مقومات القطاع الفلاحي و مدى قدرته على توفير الإحتياجات الغذائية للسكان من جهة ، و تحديد المعوقات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى يالاضافة إلى معرفة الآليات المتوفرة لدى هذا القطاع من أجل تفعيلها للوصول الى الأمن الغذائي المنشود وتوصلت هذه الدراسة إلى ان القطاع الفلاحي في الجزائر لايزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات و احتياجات السكان من الغذاء نتيجة عدة صعوبات يأتي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد و سوء الإستغلال للثروات الفلاحية ، بالإضافة إلى التغيرات المناخية و تدني حجم الإستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي بسبب عدة معوقات أهمها مشكل العقار الفلاحي. وبالرغم من كل هذا إلا أن السياسات المنتهجة في الجزائر و التي من بينها سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي اعتمدت بداية سنة 2008 أدت إلى تطوير الأنشطة و زيادة حجم الإستثمارات الزراعية مما نتج عنه تحسن كبير في الإنتاج النباتي و الحيواني ، إلا أنه غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي المستهدف.

2. سعيداني فواز كمال وبراهمي عبد الرحمان، قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2018، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات عمل، جامعة ابن خلدون تيارت ملحقة السوقر، 2019.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على القطاع الزراعي من خلال دوره الحيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتباره الحل الأنجع للجزائر للتصدي للازمات الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات، التي صاحبها انخفاض كبير في ايراداتها، بداية من عجز الميزانية العامة للدولة، وصولا الى تفاقم المديونية الخارجية و ارتفاع مستوى التضخم، ولقد توصلت الدراسة أن القطاع الزراعي لايزال يواجه عقبات ومشاكل تحيل عن بلوغ الأهدف المرجوة .

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية السابقة قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول كان معنون بالقطاع الزراعي أو الفلاحي في الجزائر، قسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول كان معنون بمفاهيم أساسية حول الزراعة قسمناه لثلاث مطالب، أما المبحث الثاني فكان معنون بدور القطاع الزراعي تحقيق الأمن الغذائي قسمناه هو الآخر لثلاث مطلب والمبحث الثالث والأخير فكان معنون ب السياسات الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر.

الفصل الثاني كان معنون بتطور إنتاج القمح وعوامل إنتاجه في الجزائر، قسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تناولنا من خلاله تحليل تطور إنتاج القمح في الجزائر والمبح الثاني تحليل واردات منتوج القمح وتكلفة استيراده من العالم الخارجي والمبحث الثالث تطرقنا من خلاله لأهم العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر.

الفصل الثالث كان عبارة عن جانب تطبيقي أخذ عنوان دراسة قياسية قسمناه لثلاث مباحث الأول كان بعنوان الإطار النظري للدراسة القياسية من خلال تبيين كيفيتها وتعريفها أما الثاني فكان عبارة عن دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة والثالث كان دراسة قياسية بالاعتماد على برنامج evwies 10.

وختمت هذه الدراسة بخاتمة عامة.

الفصل الأول:

القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة البالغة في العالم، ويعد أحد الركائز الأساسية لتحريك العجلة الاقتصادية فيعد ركيزة أساسية للدول سواء كانت نامية أم متطورة فالزراعة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء وتشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي سعت معظم الدول من بينها الجزائر لتطوير هذا القطاع من أجل تحقيق أمنها الغذائي واستغلال هذا الأخير أحسن استغلال وفق ما يخدمها وما يخدم اقتصادها وشعبها وذلك من خلال تطوير السياسات الزراعية داخل الدولة لتحقيق أكبر إنتاج ممكن من هذا القطاع.

وللتفصيل أكثر قمت بتقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث وهي كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة.**
- ✓ **المبحث الثاني: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.**
- ✓ **المبحث الثالث: السياسات الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة.

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد، حيث يلعب دوراً حيوياً في توفير الغذاء والسلامة الغذائية وتحقيق التنمية الاقتصادية. يهدف هذا المبحث إلى استكشاف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك دور الفلاحة وأنواعها، وأهمية الإنتاج الزراعي في تلبية احتياجات السكان، إلى جانب تحليل المقومات والعوامل التي تؤثر على قيام القطاع الزراعي واستدامته، من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: لمحة عامة عن الفلاحة ووظائفها وعن الزراعة وأنماطها.

الفرع الأول: لمحة عامة عن الفلاحة.

أولا: تعريف الفلاحة: تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة ويعتبر وجود هذا الإختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الإختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة[1].

وفي تعريف آخر عرفت الفلاحة على أنها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها. كذلك تشمل الفلاحة أي عمل لاحق يجري بالمزرعة لإعادة المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية[2].

الفلاحة هي نشاط اقتصادي مختزل ضمن النشاط الزراعي الأكبر (الزراعة) والفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية وإجتماعية مع الأرض والذي يملك النشاط الفلاحي أناس أصحاب رأس مال قليل ومساحات زراعية صغيرة ومن هذا نتبين علاقة اللغة في توجيه المعنى والمصطلحات، والمزارع هو الذي يملك الأرض ولا يشترط أن يعمل فيها بنفسه في

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص87.

[2] ساعد محمد، السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، إقليم ولاية تيارت نموذجا، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، ص3.

الغالب، وهو الذي يملك المساحات الزراعية الكبيرة التي يعمل فيها الفلاحون وواجبه هو الإشراف على العمل وتوفير المستلزمات اللازمة لعملية الزراعة والنشاطات الزراعية الأخرى.

الفلاح هو الذي يعمل في الأرض بنفسه ويبذل جهده فيها مع أهله وعياله سواء أكان مالكا أم مستأجرا ولا يزرع إلا ما يكفيه وعائلته وتوفير طعام لماشيته وما تبقى من المال يقضي به بعض احتياجاته اليومية، أما المزارع فهو من (زرع يزرع) والزرع: طرح البذور، الزرع هو الإنبات ومنه قوله تعإلى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أي أأنتم تنبتونه حتى يشتد ويبلغ الغاية أم نحن المنبتون: لأن الله وحده تعإلى هو الذي يهيئ سبل الإنبات من أسس مناخية وطبيعية مثل الهواء والشمس والغيث وغيرها التي لولاها لما أنبت الزرع.

غير أننا نلاحظ بأن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول فهي عملية إنتاج الغذاء، العلف والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشي.

ثانيا: وظائف الفلاحة: تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فقد إستطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى.

إذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان. وفيما يلي سنتناول أهم وظائف الفلاحة وهي:

- توفير الغذاء.
- توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية.
- الزراعة مصدرا للعملة الصعبة.
- الزراعة وسيلة لتمويل التنمية.
- الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية.
- الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع.
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي.

– الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء، فرص العمل والتشغيل.

الفرع الثاني: التحديد الدقيق لمفهوم الزراعة.

أولا: لغة: زارعة تأتي من "زَرعَ" الحب زْرعاً أيَ بَذرهُ، وحَرَث الأرض للزارعة أي هيئهَا لبذر الحب والمصطلح اللاتيني لكلمة الزراعة مشتقة من كلمة أي الحقل أو التربة وكلمة أي العناية والرعاية.[1]

ثانيا: اصطلاحا: وهي تهيئة التربة حيث نجعل منها بيئة مناسبة لزراعتها بمختلف المحاصيل فالزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها قصد إنتاج الزروع والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية كما كانت الزارعة قديماً تعني (عْلُم فلاحة الأراضي) غير أن هذا التعريف لا يفسر النشاطات الزراعية الحديثة حيث أصبحت لا تقتصر فقط على عناية الأرض أو التربة بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كتربية الحيوانات وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من أسمدة، بذور وأدوية بما فيها حفر الآبار، بناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتكوين والإرشاد الفلاحي وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الزراعي.

ثالثا: التعريف الواسع: فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.[2]

وعلى اثر التعريفات السابقة ذكرها نبين الفرق بين الفلاحة والزراعة فالفلاح هو الذي يعمل في الأرض بنفسه ويبذل جهده فيها سواٌء كان مالكاً للأرض أم مستأجراً لها فالفلاحة هي نشاط اقتصادي مختزل ضمن النشاط الزراعي الأكبر (الزارعة)، والذي يملك النشاط الفلاحي أناس أصحاب أرس مالٍ قليلٍ ومساحات زراعية صغيرة والمزارع هو الذي يملك الأرض ولا يشترط أن يعمل فيها بنفسه في الغالب، وهو يملك المساحات الزراعية الكبيرة التي يعمل فيها الفلاحون، وواجبه هو الإشراف على العمل وتوفير المستلزمات اللازمة لعملية الزارعة والاهتمام بالنشاطات الزراعية الأخرى.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983،ص 87.

[2] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص18.

الفرع الثالث: أنماط وأصناف الزراعة.

أولا: الزراعة المتنقلة (البدائية): ويسود هذا النمط مناطق الغابات الاستوائية الكثيفة وتتميز بانخفاض كثافة السكان ووجود تربة فقيرة من المواد العضوية، أما اهم مناطق انتشار هذا النمط فتتمثل في مجموعة دول البرزخ الأمريكي في أمريكا الوسطى ومنطقة حوض الأمازون وإقليم الكونغو في إفريقيا وجزر الهند الشرقية وجنوب الفلبين، والزراعة المتنقلة بسيطة، يكون الهدف الرئيسي في الزراعة المتنقلة هو توفير المواد الغذائية للاستهلاك المحلي.[1]

ثانيا: الزراعة الكثيفة: يوجد هذا النمط في المناطق المزدحمة بالسكان حيث يشتد الضغط على الأراضي الزراعية وترتفع فيها قيمة الأرض مما يستوجب رفع مستوى الإنتاج وزيادة انتاجية الأرض وذلك يتطلب كثافة عالية من العمل وراس المال واتباع الدورة الزراعية وضمان استمرارا لإنتاج في الأرض على مدار السنة.

ثالثا: الزراعة الواسعة: يسود هذا النمط قارة أستراليا والتي تقل فيها الكثافة السكانية وتتسع فيها المساحات الصالحة للإنتاج الزراعي ولذا يعتمد هذا النمط على الآلات في إنجاز معظم العمليات الزراعية لمعالجة مشكلة النقص في توفير الأيدي العاملة وعلية تسود الزراعة الواسعة في الأراضي السهلية التي تسهل عمل الآلات الزراعية كما يتم التأكيد على زراعة المحاصيل التي يمكن استخدام الآلات في إنتاجها على نطاق واسع كالقمح والقطن والذرة[2].

رابعا: الزراعة العلمية التجارية: يقوم هذا النمط من المزارع العلمية في المناطق المدارية المطيرة التي استعمرها الأوروبيون لإنتاج الغلات المدارية مثل قصب السكر والشاي والموز والأناناس والمطاط والكاكاو ونخيل جوز الهند والجوت وساعد على انتشار هذا النمط من الزراعة رخص الأراضي الزراعية في المناطق المدارية ورخص الأيدي العاملة فيها هذا فضلا عن الحماية التي يوفرها المستعمر وتنتشر هذه المزارع العلمية التجارية في حوض الكونغو وشرق إفريقيا وإندونيسيا والفلبين وسواحل أمريكا الوسطى.

خامسا: الزراعة المختلطة: تعد الزراعة المختلطة من اهم الأنماط الزراعية وأكثرها انتشارا في الوقت الحاضر وفيها يهتم المزارعون بتربية الحيوان إلى جانب اهتمامهم بالأرض وتطبيق الدورة

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983،ص 67.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد، العراق، 1969، ص48.

الزراعية، كما تتنوع المحاصيل المنتجة إذ بالإضافة إلى إنتاج الحبوب الغذائية تزرع أشجار الفاكهة والخضروات وبعض المحاصيل النقدية وقد يساعد هذا التنوع في المنتجات الزراعية في تعدد مصادر دخل المزارعين ورفع مستوياتهم الاقتصادية فضلا عن تجنبهم للمخاطر الاقتصادية التي قد تنشأ بسبب تعرض المحاصيل للأمراض والآفات الزراعية.[1]

المطلب الثاني: أنواع وأهمية الإنتاج الزراعي.

الفرع الأول: أنواع الإنتاج الزراعي.

تنقسم من حيث الإنتاج إلى نباتي وحيواني.

أولا: الإنتاج النباتي: تصنف المحاصيل الحقلية حسب الأهمية الاقتصادية إلى:

1- **محاصيل الحبوب:** يكون الهدف من زراعتها هو الحصول على حبوبها التي تدخل في غذاء الإنسان وعلف الحيوان واهمها محاصيل القمح والشعير والرز والذرة الصفراء والبيضاء والدخن والشيلم والشوفان، وهناك جملة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تتحكم في تحديد نمط الغذاء وأهمية الحبوب بالنسبة إلى السكان في منطقة ما، ويأتي المناخ في طليعة العوامل الطبيعية التي تشجع على زراعة بعض محاصيل الحبوب وقد تؤثر العوامل البشرية في تحديد أهمية الحبوب الغذائية وأنواعها الرئيسية ودرجة اعتماد الشعوب عليها وتتمثل تلك العوامل في أنماط الغذاء المتبعة والمستويات الاقتصادية والحضارية للسكان ومن الطبيعي أن تدخل الحبوب المنتجة في منطقة ما بنسبة كبيرة في غذاء سكانها الرئيسي، وقد تتدخل العوامل الاقتصادية في تحديد درجة الاعتماد على بعض أنواع الحبوب في تغذية السكان فقد يتحول السكان من تناول الذرة إلى تناول الرز والقمح في غذائهم اليومي ويرتبط هذا التحول بارتفاع مستوياتهم الاقتصادية إذ يميل السكان إلى تناول الحبوب ذات القيمة الغذائية العالية عندما تشجع ظروفهم الاقتصادية على ذلك.[2]
2- **محاصيل الألياف:** ويكون الهدف من زراعتها الحصول على إنتاجها من الألياف كالقطن والقنب والجوت والسيسال وتستخدم الألياف الزراعية في صناعة الملابس والورق والأثاث المنزلية وغيرها وتعد النباتات من اهم المصادر التي يعتمد عليها الإنسان في الحصول على

[1] أحمد مندور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1990، ص79.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد، العراق، 1969، ص106.

حاجته من الألياف كما يعد القطن والكتان والجوت من اهم مصادر الألياف النباتية أما الحيوانات فهي المصدر الطبيعي الثاني في تزويد الإنسان ببعض أنواع الألياف الحيوانية كالصوف والشعر والوبر والحرير الطبيعي وتصنف الألياف النباتية على أساس الجزء النباتي التي تؤخذ منة إلى عدة أصناف هي (ألياف بذرية، ألياف لحائية، ألياف ورقية، الألياف الخشبية، الألياف متفرقة).

3-**المحاصيل السكرية:** ويكون الهدف من زراعتها الحصول على أجزائها التي ترتفع فيها نسبة السكر المخزون ومنها قصب السكر وبنجر السكر التي يعتبر من اهم المحاصيل السكرية التي يعتمد عليها الإنسان في توفير مادة السكر الضرورية وذلك بسبب ارتفاع نسبة محتوياته من مادة السكروز التي تستخلص منها مادة السكر.

4-**المحاصيل الزيتية:** والتي تزرع بهدف الحصول على الزيوت منها سواء كان ذلك الهدف المباشر من زراعتها كالسمسم وفول الصويا وزهرة الشمس أو يكون إنتاج الزيت إنتاجا ثانويا كالقطن أو الكتان التي يكون الهدف الرئيسي من إنتاجها هو الحصول على أليافه[1].

5-**الخضروات:** تعرف الخضروات بانها نباتات عشبية معظمها حولي وبعضها ذو حولين أو أكثر ولكنها تزرع سنويا والقليل منها يعد من النباتات المعمرة وتمتاز الخضروات بتباين الأجزاء التي يستفاد منها الإنسان في الأكل فالبعض منها يستفاد من جذورها ومنها الجزر واللفت والشمندر وبعضها يستفاد من ثمارها كالطماطم والباذنجان والفلفل وبعض الأخر تكون الاستفادة من سيقان النبات ومنها البطاطا والبصل والثوم كما يستفاد من الأوراق في بعض الخضروات ومنها الخس والسلق والسبانخ والكرفس وغيرها.

ثانيا: الإنتاج الحيواني.

1-**تربية الأبقار:** الأبقار من الحيوانات الزراعية المهمة وهي تفوق بقية الحيوانات في إعدادها ويحصل الإنسان من الأبقار على منتجاتها من اللحوم والحليب ومشتقاتة والجلود والعظام وبعض المواد البروتينية ومستخلصات الهرمونات فضلا عن استخدامها في العمل في كثير من البلدان وتوجد أنواع عديدة من الأبقار التي يختلف بعضها عن البعض من حيث الصنف والمنشأ والمظهر الخارجي وطبيعة الإنتاج.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد، العراق، 1969، ص107.

2-**الأغنام:** تعتبر الأغنام من الحيوانات الاقتصادية المهمة التي تمتاز بسعة انتشارها اذ تجوز تربيتها في كافة الأقاليم المناخية باستثناء المنطقة القطبية الباردة ومناطق الغابات الاستوائية الغزيرة الأمطار وتكون أهميتها كبيرة في المناطق شبة الجافة الصحراوية.

3-**الدواجن:** يقصد بالدواجن تلك الأنواع من الطيور التي تختلف بعضها عن بعض في أصلها وصفاتها وتشكل أهمية اقتصادية كبيرة للإنسان وتشمل الدجاج والبط والإوز والحمام ويعد إنتاج الدواجن أحد المنتجات الحيوانية المهمة وتكون لحوم الدواجن وبيضها مصدرا مهما من مصادر البروتين الحيواني.[1]

4-**الأسماك:** بغض النظر عن الصيد البحري تعد مزارع الأسماك هي الشكل الرئيسي للزراعة المائية، في حين أن الطرق الأخرى يمكن أن تقع تحت نطاق الاستزراع البحري وتنطوي مزارع الأسماك على تربية الأسماك لأغراض تجارية في خزانات أو حاويات، غالًبا لأغراض الغذاء.

الفرع الثاني: أهمية القطاع الزراعي.

إن الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية على سطح الأرض وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 10% من إجمالي مساحة اليابسة. فقد بلغت 4.9 مليار هكتار حول العالم. هذه المساحة تعد مساحة صغيرة إذا ما قورنت بالمعدلات المرتفعة لزيادة السكان[2].

تعتبر الزراعة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لكل الدول النامية ومنها الجزائر. رغم معاناة هذا القطاع وتخلفه. وعدم تطوره. إلا أن المشاكل التي يعاني منها النشاط الزراعي لا تقلل من أهميته الكبرى في إيجاد الحلول للكثير من الصعاب والمشاكل المحلية.

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل واحد مهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم. حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول من خلال ما يلي:

[1] سعيداني فواز كمال وبراهمي عبد الرحمان، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2018**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات عمل، جامعة ابن خلدون تيارت ملحقة السوقر، 2019، ص17.

[2] عدلي أنيس سليمان، الموارد الاقتصادية، (د. د)، ط3، 2015، ص40.

أولا: توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع الذين يتزايد عددهم باستمرار. كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاته[1].

إن الزراعة كانت ولا تزال من أهم وأوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم وهي كذلك من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان استمرار وبقاء البشر ولولا الزراعة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرضة.

ثانيا: توفير فرص العمل والمدخلات لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة العدد كبير من الأيدي العاملة التي لا يمكن للقطاعات الأخرى استيعابها، وتوفير المدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات، وذلك من خلال انتقال العمالة والمدخلات لهذه القطاعات من القطاع الزراعي وبالتالي تسهم إسهاما فعالا في القضاء على البطالة بمختلف أشكالها[2].

ثالثا: توفير الموارد المالية والطلب الفعال: يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسا للدخل للعديد من الأفراد العاملون في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية أو الأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلاً، كما تؤدي عملية الاهتمام بالزراعة إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية، مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطور وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على استخدام أيادي عاملة أخرى[3].

رابعا: توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوقير العديد من المواد الأولية والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص، كما أن

---

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص28.

[2] عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص8.

[3] خلف بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص6.

المنتجات الزراعية تكون مادة تستعمل في عمليات التجارة. مما يؤدي إلى دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية.

خامسا: استغلال بعض الموارد: يستغل القطاع الزراعي بعض المواد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية والتي تتواجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة. كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم وهو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

سادسا: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية: للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لان معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة، فإذا اهتم المخططون فعلاً برفاهية الأفراد في المجتمع فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل[1]، لأن أكثر من 2.5 مليار شخص في العالم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ومن ثم تعزيز الإنتاج الزراعي يمكنه سريعا أن يقلل من معدلات الفقر وتحسين مستوى الأمن الغذائي ومن ثمة التنمية الاقتصادية[2].

سابعا: أهمية الزراعة من المنظور الديني: تلعب الزراعة دور أساسي من المنظور الإسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "ما من مسلم يغرس غرس أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له صدقة". كما أن الزارعة من الأعمال الصالحة والعمل الصالح من الإيمان بالله الذي لا يتحقق إلا بالتقوى، الأخلاق، والإتقان.

ثامنا: المساهمة في امتصاص مخرجات القطاع الصناعي: تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق السلع الصناعية حيث يتولى تسويق المنتجات الصناعية من الماكينات والآلات والأسمدة الكيميائية، والمبيدات المكافحة للآفات الزراعية.

---

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص29.

[2] فاطمة بلقرع، سمية ولد شرشالي، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، في الملتقى الوطني حول، دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص10.

تاسعا: المساهمة في تحسين المزان التجاري: إن إنتاج المزيد من السلع والمنتجات الزراعية بغرض التصدير أو التقليل من الكميات المستوردة من هذه المنتجات، يكون له أثر إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول، مما يساعد في توقير العملات الصعبة المطلوبة للتنمية الاقتصادية.

عاشرا: المحافظة على العادات والتقاليد الريفية: من الناحية الاجتماعية فان أهمية الزراعة تظهر في تغلغل العمل الزراعي في حياة المزارع فلهذه الحرفة، تأثير مباشر على سلوك الزراعة وعلى عادات المزارعين وتقاليدهم وميولهم فيطبعهم طابع خاص هو الطابع القروي واختصاصهم بها وهذا يختلف عن الصناعة والتجارة[1].

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة وتفاقمها وتحقيق إنجازات علمية مهمة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويراً وإنتاجا، وكذا تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافى الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياد والهواء وتدمير المراعي من أجل الوصول لتنمية اقتصادية مستدامة[2].

المطلب الثالث: مقومات وعوامل القطاع الزراعي.

الفرع الأول: مقومات القطاع الزراعي.

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية. إذ يمكن له أن يصبح مورد لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من حيث تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع، والاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها دور كبير على الإنتاجية الزراعية، ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة ارض

[1] عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص8.

[2] محمد قرينات، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، في مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 9، العدد 1، 2012، ص69.

لان بدون ذلك لا يكون لدى المزارع الدافع إلى المحافظة على الأرض الزراعية وتحسيها عن طريق الاستثمار الطويل الأجل،[1] لأنه يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده في الإنتاج المتزايد. والتالي زيادة دخله وهذا من شانه أن يطلق لديه روح الاهتمام والارتباط بالأرض أكبر مما لو كانت الأرض ملكا لغيره سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

والاهتمام بالتمويل الزراعي من خلال خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض وخلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين المزارعين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار وهذه العوامل جميعها من شاهها أن ترفع الإنتاجية الزراعية.[2]

إن الزراعة في عملية ديناميكية تفاعلية لا يمكن قيامها من دون أربع مقومات أساسية وهي:

أولا: الإنسان: وهو المورد البشري الفاعل في العملية الزراعية وعليه يتطلب أن يكون في مستوى الصحة والكفاءة المهنية بما في ذلك معرفته بالقواعد الزراعية الحديثة ولعل قبل كل شيء الاهتمام بصحته ورفع مستواه المعيشي والعلمي.

ثانيا: الأرض: هي المورد الطبيعي والأساسي في العملية الزراعية والتي تتطلب استصلاح لهذه الأراضي وإنقاذها من التآكل السكاني نتيجة غزو الأسمنت.

ثالثا: الماء: على المستوى العالمي أصبحت المياه مشكلة الحاضر والمستقبل خصوصا مع ارتفاع عدد السكان والإسراف في استخدام المياه وهذا ما يستدعي إعادة ترشيد استخدام المياه.

رابعا: التكنولوجيا الحديثة: ويقصد بها وسائل الري المتطورة والآلات الحديثة والهندسة الوراثية والمحاصيل المعدلة وراثيا التي تعتبر جزء من التكنولوجيا الحيوية[3].

---

[1] ميير بالدوين، ترجمة جراند إسكندر، مراجعة: حسن زكي أحمد، **التنمية الاقتصادية**، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، مصر (د. ت)، ص117.

[2] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد2، 2003، ص109.

[3] سامية بوزلخة، **المحاصيل المعدلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية**، في مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص200.

وعليه فإن النشاط الزراعي يقوم على أربع مقومات أساسية لا يمكن إبعاد أحد عن الآخر وهي متكاملة والتي يمكن تلخيصها بالشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): مقومات الانتاج الزراعي

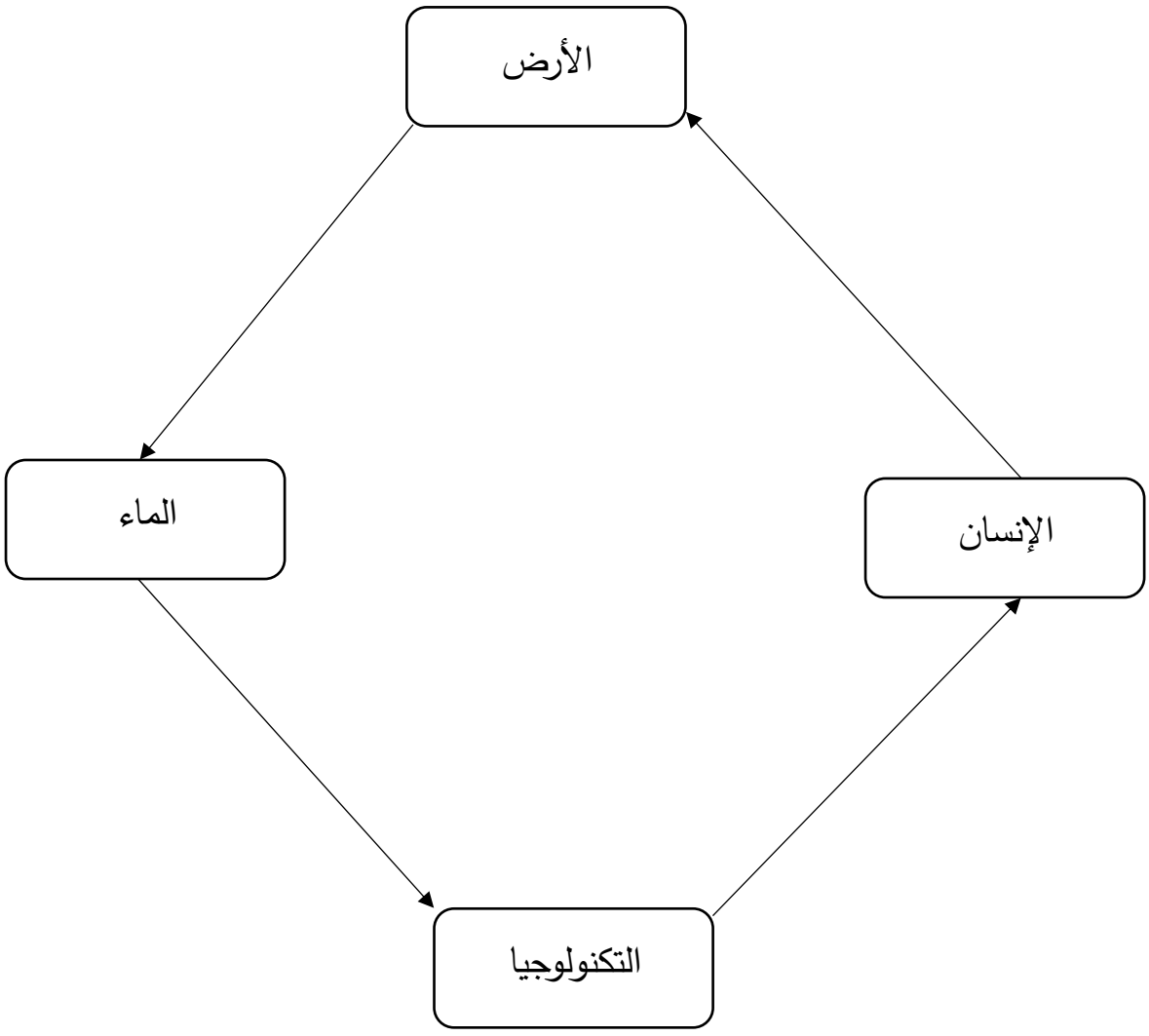

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما تم شرحه.

الفرع الثاني: العوامل الواجب توفرها لقيام القطاع الزراعي.

يمكن تلخيص كل العوامل في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): العوامل واجب توافرها لقيام القطاع الزراعي

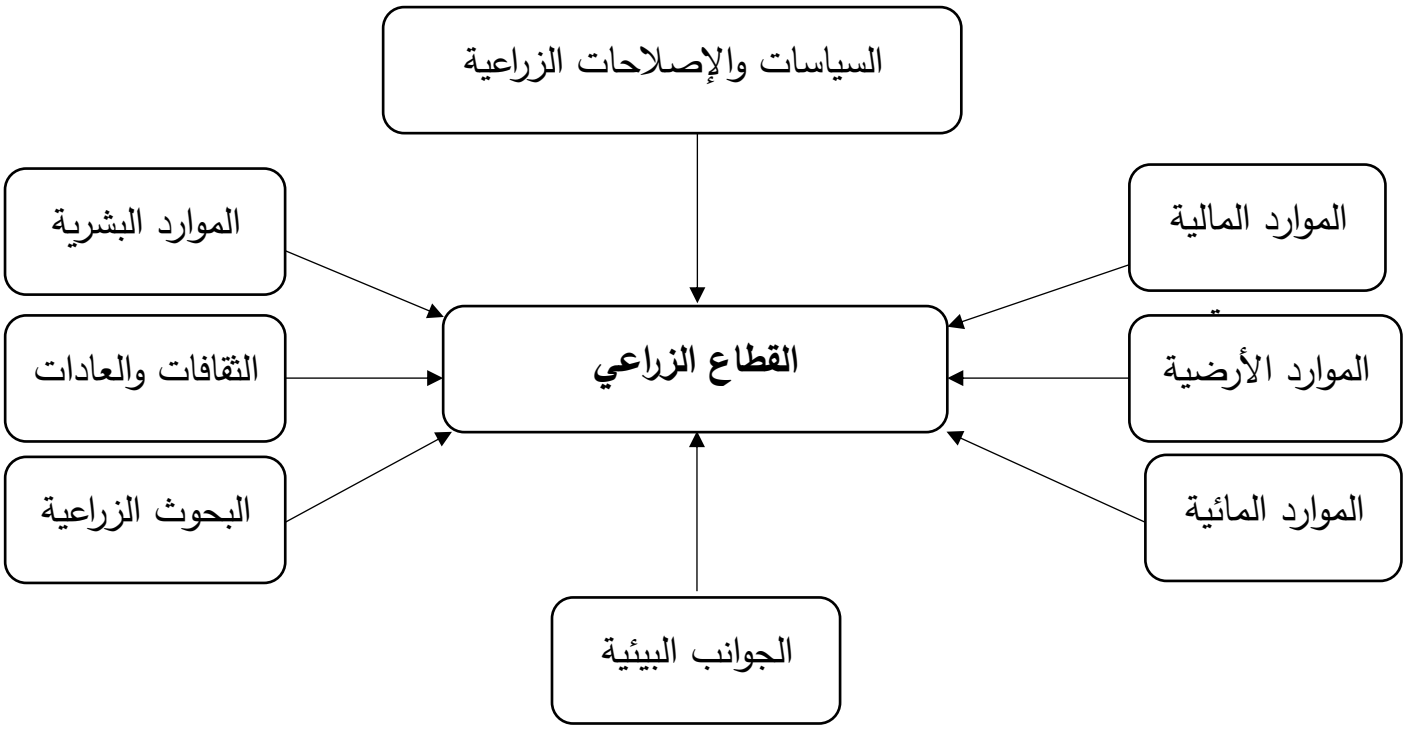

المصدر: محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة، العامل الكاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007، ص510.

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح متطلبات الإنتاج الزراعي في الشكل التالي[1]:

) مدخلات ومخرجات الانتاج الزراعي3الشكل رقم (1-

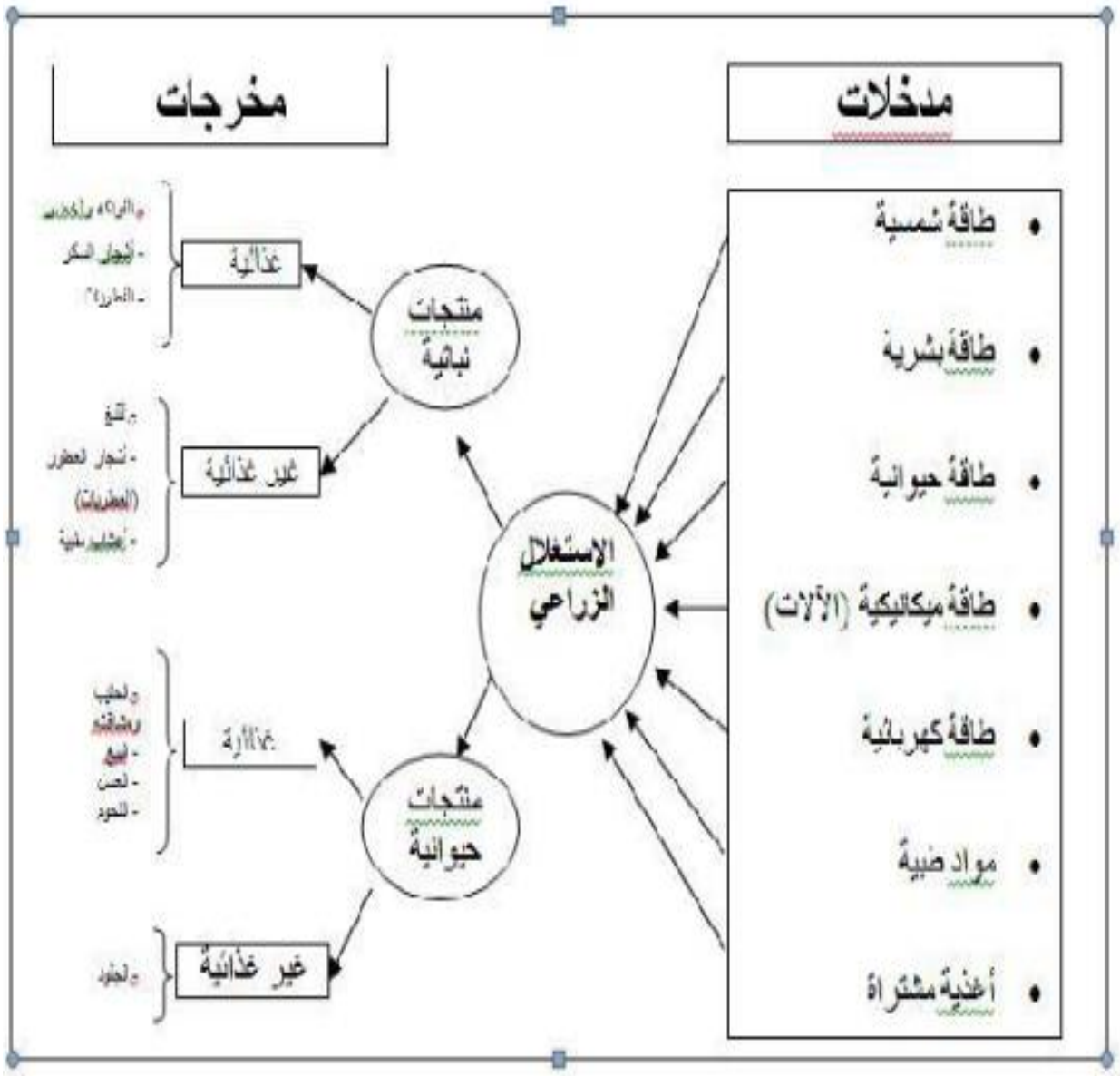

المصدر: فريد عبة، **أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص34.

[1] فريد عبة، **أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص34.

المبحث الثاني: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

في معركة الجوع وعدم الاستقرار الغذائي التي تواجهها العديد من المجتمعات في العالم، يلعب القطاع الزراعي دوراً بارزاً في تحقيق الأمن الغذائي. تعتمد استراتيجيات هذا القطاع على تطوير تقنيات الإنتاج وتعزيز الاستدامة لتوفير إمدادات غذائية مستدامة ومتوفرة بأسعار معقولة. يسعى هذا المبحث إلى استكشاف دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي وتحليل الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف الحيوي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً بالأسعار التي تتناسب ودخلهم[1].

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي.

يعرفه البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات"[2].

أما الدكتورة فوزية غربي فتعرف الأمن الغذائي على أنه: "قدرة المجتمع على توفير الحاجيات الغذائية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[3].

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية والواردة ضمن الخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشاريع التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال

---

[1] قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بجي مختار عنابة، 2011-2012م، ص59،60.

[2] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسلية، مخبر هومة واقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ص 23-24 نوفمبر 2014.

[3] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو 2010، ص51.

الاستخدام الأمثل للمواد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقر من خلال توفير كل السلع الغذائية ابتداءً من المنتج وانتهاءً بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صور كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواءً كانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف أشكاله وذلك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية وتقليص التبعية الخارجية.

استخلاصا لما عرض من مفاهيم عن الأمن الغذائي يبدو بأن هذا الأخير يرتبط ارتباطا كبيرا بحاجات الأفراد الغذائية والتي يجب أن يعطى لها اهتماما حكوميا لما يمثله الأمن الغذائي من شرط مهم لأمن المجتمع واستقراره واعتدال سلوك الأفراد.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: أبعاد الأمن الغذائي.

1-**الأبعاد العامة للأمن الغذائي:** عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، إذ تتشابك في وجوده أبعاد عديدة لكل واحد منه دلالته التأثيرية وآثاره الواضحة فيكل بلدان العالم، ونذكر من بينها أربعة أساسية:

أ- **البعد الديمغرافي:** يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده الإنسان لذاته هو وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا هو أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة على الأمن الغذائي، وأما عن القطب الثالث وهو الأهم لأن لاعتبار أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي تأمينها ولقد بدا هذا واضحاً بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي خلال العقود الماضية من المبررات التي تصوغ مشكلات الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد فقد شهد حجم السكان تسارعاً بلغ حوالي 03 %سنويا عام 2000 .هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية الطالبة للعمالة إلى تزايد كبير لسكان المدن

وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق، وهذا يعني أن البعد الديمغرافي بالزيادة الكمية أو النوعية له تأثير غير محدود على الأمن الغذائي[1].

ب- **البعد الاقتصادي:** للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كما ووفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان، إلا أن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوامل التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الزراعية كما وكيفا.

إن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوما تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في تنظيمه إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضروات والمخلفات لفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى. مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي، أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة (رأس المال، المورد البشري، الأرض الزراعية).

ج- **البعد السياسي:** تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة من القرارات الصادرة عنها والتي تجسد إرادتها المسؤولة لتحقيق هدف الأمن الغذائي والذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها، خاصة نقص الغذاء أو المجاعة لذ فإن التكامل السببي بين ما تساهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي على اعتبارهما بعدين اقتصاديين للحصول على إنتاج كبير وعلى جودة غذائية من جهة، وجملة القرارات والإجراءات الموحدة

[1] عبد القادر طرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق)، ط1، بيروت، 1998، ص380.

والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص من جهة أخرى.

د- **البعد الثقافي:** يختلف البعد الثقافي عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ، أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع من المعتقدات الفردية ودلالاتها في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي.

من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي يجب على الشعب المشاركة فيها[1].

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي حسب مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي 2013: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الإمكانيات المادية، الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية وبكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشطة وصحية، بالارتكاز على هذه النظرة يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وقد عرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة 2013 مجموعة من المؤشرات شملت هذه الأبعاد الأربعة بغية التغلب على السلبيات التي تنشأ عن الاعتماد على مؤشر مدى انتشار نقص التغذية وحده وتقدم بمجموعة المؤشرات المتعلقة بقياس الأمن الغذائي عبر أبعاده الأربعة صورة أكثر شمولا ويمكن أن تساعد أيضا في تحديد سياسات الأمن الغذائي والتغذية.

أ- **توافر الغذاء:** يعتبر التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كاف كما أنه شرط لضمان وصول الغذاء إلى الأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتهما وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي[2].

---

[1] بن سعيد حليمة وسعدي مصطفى، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2021، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص28

ب- **الحصول على الأغذية:** وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا يتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية.

ج- **الاستقرار:** إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن تكون لهم القدرة على الحصول على الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات أو الأحداث الدورية، لذا فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء[1].

د- **الإنتفاع:** إن طريقة الانتفاع تعني طريقة استعمال الأفراد للغذاء والتي تتوقف على نوعية الأغذية وطريقة الإعداد والتخزين .وينقسم هذا البعد إلى مجموعتين، تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الإنتفاع من الأغذية، وخصوصا توفر التجهيزات المنزلية المناسبة، الحصول على المياه والصرف الصحي.

في حين تشتمل المجموعة الثانية على نتائج الانتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد أضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أربعة مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة والتي تتمثل في انتشار فقر الدم ونقص الفيتامين 4 بين الأطفال دون سن الخامسة وانتشار نقص اليود وفقر الدم عند النساء الحوامل[2].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي: من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي:

1-العوامل الديمغرافية: يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج

[1] مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، أبعاد الأمن الغذائي، روما، 2013، ص50.

[2] ريم قصوري، المرجع السابق، ص70.

الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة، مما يؤدي في تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك كما يصاحب النمو الاقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوإلى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين[1].

2-**العوامل الطبيعية:** يعزى الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

-إنخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.

-إعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام لآخر.

-عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.[2]

-التصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.

3-**العوامل التكنولوجية:** تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة " فاو" على أنها: "تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه

[1] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسلية، مخبر هومة واقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ص 23-24 نوفمبر ، ص24.

[2] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو 2010، ص53.

الاستخدامات نوعية محددة"[1] والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي.

4-العوامل المادية والمالية: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديمغرافي، يعني الأمن الغذائي إذن حصول الأفراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء، حيث يشترط في هذا الغذاء أن يتصف بالنوعية الجيدة وأن يحقق السلامة وعليه أصبح من المهام الرئيسية للدول والحكومات الحديثة حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين ومواجهة الاختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية والخارجية، لكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة ويسر نظرا للعقبات التي تواجه الدول في استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي وعلى رأسها نجد ما يلي:

- قدرة الموارد المائية وتركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب.
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي، وضعف الخدمات الزراعية المساندة.
- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي.

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة لحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري والقومي.

بالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن القول إن من أهم أسباب العجز الغذائي تمكن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار للمواد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية كما يعد الفقر السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي[2].

---

[1] بوزوينة محمد وبراني محمد، **سياسة التجديد الزراعي في الجزائر من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة دراسة حالة (ولاية تيارت)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2020م، ص28.

[2] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسلية ، ص24.

المطلب الثاني: دور الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالجزائر، ظل حلما نتيجة غياب سياسة واضحة المعالم يشترك فيها أصحاب هذا القرار والمعنيون من الزراعيين والصناعيين وكذا الخبراء، وللوقوف على نقاط الضعف ونقاط القوة لهذين القطاعين الذين من شأنهما يؤديا إلى إحداث تحولات عميقة على مستوى المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بصفة خاصة وعلى الأمن الغذائي في الجزائر بصفة عامة.

الفرع الأول: مساهمة فرع المطاحن والحليب.

قمنا بضم فرع المطاحن لفرع الحليب لمساهمتهما المتقاربة في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما سوف نتطرق إليه:

أولا: فرع المطاحن: يعتبر فرع المطاحن من أهم الفروع التي تحقق الأمن الغذائي لكافة دول العالم قديما أو حديثا، ولتوضيح مساهمة الفرع، يجب الوقوف أولا على أهم عنصر في هذا المطلب وهو مدخلاته من القمح التي تؤثر عليه بشكل مباشر وتبرز لنا صورة الإنتاج والاستهلاك للمطاحن، وسنتطرق مساهمة فرع المطاحن في نقطتين أساسيتين:

1-تطور الإنتاج: إن الحبوب، وخاصة القمح اللين والصلب، تعتبر من المواد الزراعية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تعتبر هذه المواد أهم مخرجات القطاع الزراعي لفرع الصناعات الغذائية وبالرغم من الأهداف المسطرة من طرف الدولة خلال الفترة 1999-2019 والمتمثلة في:

- إعادة تحويل أنظمة زراعة الحبوب في مناطق ضعيفة القدرات إلى إنتاج ملائم، وتوقيف المساعدات والإعانات بالخصوص المناطق غير الصالحة لزراعة الحبوب.

- تشجيع ممارسة التقنيات الحديثة من أجل تحسين واستعمال مكثف لعوامل الإنتاج.

لكن ظل إنتاج الحبوب بالخصوص القمح اللين والصلب يخضع إلى عوائق موضوعية (المناخ) فقد شهد إنتاجه تذبذبا من سنة إلى أخرى مع تسجيل تحسن لكل سنة تشهد ظرفا مناخيا ملائما.

2-تطور المردودية: إذا كان هدف الدولة هو تحقيق مردودية لا تقل عن 25قنطارا في الهكتار، فإن هذا الهدف ظل من بين الأهداف التي تعمل من أجلها، وقد تم ترجمته بالفعل ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهذا من خلال تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الخاصة رفع الدعم عن المناطق التي لا تتميز بزراعة هذه الحبوب إلا أن المردودية ظلت تخضع كذلك إلى الأحوال المناخية التي تعرفها وهو ما جعلها تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى حسب التغيرات المناخية حيث سجلت أقل قيمة سنة 2000 وكانت بالنسبة للمساحة المحصودة 8.8 قنطار للهكتار ثم ارتفعت إلى 14.7 قنطار للهكتار سنة2003.

وقد أرجعت وزارة الفلاحة في تقريرها لسنة 2003أن هذا التحسن لا يرجع فقط للكميات الهائلة من لأمطار المتساقطة خلال هذه السنة[1].

ثانيا: مساهمة فرع الحليب: إن معطيات الاقتصاد الكلي الخاصة بإنتاج الحليب في الجزائر تبين بأن هناك تحسنا في تغطية الطلب الوطني، وقد ظلت هذه النسبة من التغطية تتراوح من: % 40إلى % 60حسب التقارير السنوية الإحصائية لمديرية الفلاحة مع تسجيل تذبذب في إنتاج الحليب والمرتبط أساسا بتربية الأبقار الحلوب التي تعرف هي الأخرى حركة غير مستقرة[2].

الفرع الثاني: مساهمة فرع الزيت والسكر.

أولا: فرع الزيت: إن زراعة الزيتون لا زالت تعرف مشاكل من حيث الدعم المالي، وتوفر الآلات الحديثة وكذلك عدم تطوير وإعادة تكثيف الأشجار المغروسة وأن الزيادات التي كانت تعتبرها غير كافية مقارنة بالمناطق الجبلية التي تتوفر عليها هذه الزراعة في الجزائر حيث شهدت نسبة زيادة في عدد الأشجار قدرها % 10.1بين سنتي 2002و 2003بـ: % 28فيما قبل سنة 2000.

[1] بن سعيد حليمة وسعيدي مصطفى، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2019م، ص73.

[2] Ministre de l'agriculture et du développement rural :Rapport DSASI MADR ,2004.p 6

ما يعتبر غير كاف بالنسبة للمناطق المؤهلة لزراعة هذا النوع من الأشجار والذي كان له أثر سلبي على زيادة الإنتاج أو من حيث المردودية. أنظر الملحق رقم 1.

كانت المؤسسة الوطنية ENASUCREهي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتغطية جزء من الطلب المحلي والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد، وقد بقي القطاع العام يحتكر هذا النشاط حتى سنة2002 وبعد هذه السنة شهدت تدخل القطاع الخاص من خلال:

– إنشاء مجموعة CEVITALمصنع لتكرير السكر يقدر طاقته الإنتاجية بـ: 550.000 طن سنويا.

–عقد مجموعة BLANKY اتفاقية مع مؤسسة ENASUCRE حيث بلغ الطلب المحلي على مادة السكر في سنة 2003 حوالي 800.000 طن، أما الطاقة الإنتاجية فقدرت بحوالي 780.000 طن في نفس السنة مقسمة كالتالي:

مجموعة CEVITAL 550.000 طن.

مجموعة BLANKY/ENASUCRE 230.000 طن[1].

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي واجهتها.

يعتبر الأمن الغذائي مسألة حساسة لدى جميع الدول وهو الأمر الذي يدفعهم للتفكير والتخطيط لانتهاج استراتيجية تمكنهم من تحقيق هدفهم المرجو وهذا ما قامت به الجزائر أو هذا ما تسعى إليه لكن تقابل هذه الاستراتيجيات تحديات أثناء تطبيقه، وهذا ما سنبينه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي:

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج

[1] بن سعيد حليمة وسعيدي مصطفى، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000–2018**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021–2019م، ص78.

من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا من خلال ما يلي[1]:

– زيادة الإنتاج الزراعي حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.

– تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الانتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.

– إن التنمية الزراعية تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي، وإن تحقيق هذا الأخير يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي.

عند تحليل استراتيجية التنمية الزراعية وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجية:

– التركيز على القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

– تنمية الموارد البشرية من خلال اعداد برامج تدريبية للزراعة.

– اعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي من رسوم الجمركة لبعض المنتجات التي تحقق الاكتفاء الذاتي.

الفرع الثاني: التحديات.

يمكن ايجازها في:

أولا: تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي، وضعف الخدمات الزراعية المساندة: يمثل التحدي الحقيق للزراعة الجزائرية في القدرة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الحاجيات الاستهلاكية، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في مجالات الزراعة في الدول العربية إلا أنه كان تقدما محدودا لما تم تحقيقه، وإضافة لهذا فقد واجهة الدول العربية من بينها الجزائر الاحتكار التكنولوجي الحاصل من طرف كبرى الشركات العالمية لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة.

[1] فرج الله عائدة وبن عقون مسعودة، **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة الجزار–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 8 ماي 1945 قالمة، 2016–2017، ص73.

ثانيا: سياسات الأمن الغذائي تركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي: تتبنى العديد من الأقطار العربية مفهوم الأمن الغذائي بأنه يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي، مع إهمالهم لباقي محاور الأمن الغذائي المتعلقة بجودة وسلامة الغذاء واستقرار المعروض من سلع في الأسواق وتأمين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الغذائية الضرورية إضافة للعديد من الأسباب الأخرى[1].

ثالثا: تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي: هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر، إذ تم استثمار أموال طائلة لعملية الإنتاج الزراعي في حين تم تخصيص مبالغ زهيدة لعملتي التسويق والتصنيع أي بمعنى تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة، فهل يعقل أن تنتج ولا تبيع؟ هذا ما أهملته الدول العربية وعلى رأسها الجزائر وما نلاحظه أن في الآونة الأخيرة تم تسليط الضوء على هاذ الجانب دون الآخر.

المبحث الثالث: السياسة الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر.

في سياق تطور القطاع الزراعي في الجزائر، شهدت السياسة الزراعية سلسلة من التحولات الهامة، خاصةً في فترة ما قبل إعادة الهيكلة الاقتصادية. تتمثل هذه السياسات في توجيهات وبرامج حكومية متعددة الأوجه تهدف إلى دعم الفلاحة وتحسين ظروف العمل في القطاع الزراعي. يتنوع تأثير هذه السياسات من تشجيع الإنتاج المحلي إلى توفير التمويل والمساعدة الفنية للمزارعين. سيقوم هذا المبحث بتحليل أبرز السياسات الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر، بدءًا من الفترة قبل إعادة الهيكلة الاقتصادية وصولًا إلى السياسات الحديثة وتأثيرها على التطور الزراعي واستدامة الإنتاج الزراعي في البلاد.

المطلب الأول: سياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف. ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية

[1] فرج الله عائدة وبن عقون مسعودة، **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة الجزار–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 8 ماي 1945 قالمة، 2016–2017، ص75.

التي توفر السلع للسوق، وبعد مغادرةّ المعمرين، لا بالغ عددهم آنذاك 900ألف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات[1].

الفرع الأول: سياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي.

وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات.

أولا: أهداف سياسة التسيير الذاتي: أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغر.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- وفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل غير الصالحة.
- تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية

[1] نور محمد لمين دور، **الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة ولاية تيارت** –مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2011–2012 ص113.

والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

1-على المستوى المحلي:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية.

- اتحادات الآلات الزراعية وتمون الو حدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها[1].

2-على المستوى الوطني: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي:

- تعاونيات الإصلاح الزراعي.

- تعاونيات جهوية للتصريف.

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1969المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية ومراقبة (ONPO)، ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية.

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء وتحديد أسعارها وتسويقها. في عام 1969 لضمان كما تم تأسس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (OMA)، مشتريات العتاد.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للقطاع المسير ذاتيا: تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:

- اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.

- عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل.

[1] عبد الطيف بن اشنهو، تجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1982، ص309.

الفرع الثاني: سياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية.

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72%من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6 %من مساحات الزراعية.

أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6%من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى % 2.6من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50هكتارات، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10هكتارات أو أقل إما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10إلى 50هكتار فيملكون أكثر من 50%من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 1971/08/11تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولدق تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية[1].

أولا: أهداف الثورة الزراعية: من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

1-تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

-الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تترع منه الملكية

-من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تترع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أو غير المروية وكذا وضعيتها

-كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها ولان هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها.

[1] علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1996ص13.

2-الأراضي المؤممة:

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلاها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات.

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، والتي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع. إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، والعمل على القضاء على آثار الاستعمار وكل أشكال الاستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها.

وتقوم الخزينة بتعويض 25 %للفلاحين الذين أممت أراضهم، ويتم التسديد خلال،15 سنة وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام. وتستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون. وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

ثانيا: مراحل تطبيق الثورة الزراعيةّ: ولقد مرت عملية إنجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية:

1-المرحلة الأولى: وتم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، والتي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120إلى 150سكنا، مع توفير شروط الحياة، فيها لقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981حوالي 147قرية، وهدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم[1].

[1] علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1996ص14.

2-المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ عام، 1973حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650ألف هكتار من القطاع الخاص، على 60ألف عائلة فلاحية بدون أرض، ولقد بلغ في الأخير تم ما توزيع مليون هكتارا وعلى 100ألف عائلة تم تجميعها في 6ألاف تعاونية فلاحية.

3-المرحلة الثالثة: ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية.

لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33 %وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

ثالثا: مشاكل تطبيق الثورة الزراعية: تتمثل في:

-تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.

-قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسبب.

-نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.

-مشكلة التمرين بالموارد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبذورها.

المطلب الثاني: سياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة (1981-1990):

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14الصادر في 14مارس 1981متعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات

المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة[1].

الفرع الأول: أهداف إعادة الهيكلة.

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

-تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.

-إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

-استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.

-رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.

-وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13م، والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي[2].

الفرع الثاني: وضعية القطاع بعد إعادة الهيكلة.

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999ص 17.

[2] نور محمد لمين دور، **الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة ولاية تيارت** -مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان ، ص119.

– تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000هكتار وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

– إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها 30من إلى 40مزرعة اشتراكية أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

–الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.

–الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط.

–الديوان الوطني للعتاد الفلاحي إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ.

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات (1990–1999).

جاءت الإصلاحات 1990محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 90–25المؤرخ في 18نوفمبر، 1990حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة ومن اجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

الفرع الأول: برنامج التكييف الهيكلي.

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة، كان بعضها نتيجة لإحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبيرالي وتفاقم أزمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل

أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا وإضافة إلى تقلبات أسعار النفط وعوائده وتراجع فرص العمل، ومن اجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايد بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها، كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وإتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية، ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. ولقد بدا تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويمكن إيجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية[1]:

- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

-إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.

-تحرير إنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الإستراتيجية.

-خوصصة القطاع الفلاحي.

-رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة والتي يقدر الدعم بها 10% إلى 20%.

-إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين.

-إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

[1] قصور ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011–2012، ص136.

الفرع الثاني: أهداف التكييف الهيكلي.

تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية:

ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة والتي تسمح بتطورها المنتظم.

-مضاعفة الإنتاجية والتنافسية.

-تحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.

-تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري وكذا توسيعها وتثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح.

-حماية القدرات الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه.

-ديمومة وحماية الثروة الغابية والحفاظ على الطبيعة وحماية تثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.

-تطور الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية (بذور وشتلات).

-تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج ونوعية المنتوجات الفلاحية.

-منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج[1].

الفرع الثالث: أثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي.

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998نسبة 12.88 %من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987بنسبة 8.7 %و حقق ما مقداره 147مليون دينار سنة 1993مقابل 120مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة إما، في الفترة 1984-1993خلقت 30000منصب شغل وفي سنة 1994شرع في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له اثر سلبي على مستوى معيشية شرائح اجتماعية واسعة وبعد هذا الارتفاع

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999، ص18.

استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا، كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من تجارة الدولية وبتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد وتصدير من السلع ومستلزمات الإنتاج حيث اثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع[1].

خلاصة الفصل:

يمثل القطاع الزراعي إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما له من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتراكم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، التي يتم الاستثمار الزراعي، وكيفية توليف عناصر الإنتاج، وعملية اختيار البرامج والمشروعات الزراعية، وسياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض والطلب للمنتجات الزراعية، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

وتناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي وأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر في ذلك إضافة للتحديات التي واجهتها.

تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والمشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا.

[1] قصور ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011–2012، ص138.

الفصل الثاني:

تطور إنتاج القمح وعوامل إنتاجه في الجزائر

تمهيد:

تطور إنتاج القمح في الجزائر يشكل محوراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد المحلي. يعكس التحليل الأول تطور إنتاج القمح عبر السنوات وتأثيره على الاقتصاد الوطني من حيث كمية إنتاجه والمساحة المحسودة منه ومدى تلبية الاحتياجات المحلية. أما التحليل الثاني فيسلط الضوء على واردات منتوج القمح من خلال تحليل تكلفة استيراده وتأثير ذلك على الموارد المالية العامة. أما التحليل الثالث فيركز على العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر، مثل العوامل الطبيعية والاقتصادية والتقنية.

وللتفصيل أكثر قمت بتقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث وهي كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول:** تحليل تكور إنتاج القمح في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني:** تحليل واردات منتوج القمح وتكلفة استيراده من العالم الخارجي.
- ✓ **المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل تطور إنتاج القمح في الجزائر.

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الزراعية إنتاجا في العالم، ونتيجة لهذه الأهمية فقد بلغ القمح منزلة استراتيجية مما أدى إلى منافسته لكثير من السلع المنتجة في العالم سواء الزراعية أو الصناعية، وتأتي هذه الأهمية أيضا نتيجة لاستخدامه في المائدة البشرية بشكل ضروري إن لم يكن في كثير من بلدان العالم بشكل أساسي، ويدخل القمح في الكثير من الأنواع الغذائية الأساسية للإنسان.

يشكل إنتاج القمح ثلث إنتاج الحبوب في العالم، ولقد تزايد الإنتاج العالمي للقمح من 463، 3مليون طن في عام 1981/1980إلى 8،591 مليون طن عام 2006/2005 بمعدل نمو سنوي يقدر ب 1%،4من متوسط الإنتاج العالمي للقمح والذي بلغ 56،549 مليون طن خلال الفترة من 1981/1980حتى 2006/2005و ترجع 71%من الزيادة في الإنتاج العادي إلى زيادة الإنتاجية العالمية للقمح خلال نفس الفترة حيث زادت الإنتاجية من 84،1 طن للهكتار عام 1981/1980إلى 69،2طن للهكتار عام 2006/2005[1].

أما في الجزائر فتطور القمح كان كما يلي:

المطلب الأول: كمية إنتاج القمح.

بلغ الإنتاج العالمي من القمح خلال عام 2014 ما يقارب 730 مليون طن. بعدما كان سنة 1981 لا يتجاوز 450 طن، يسبب زيادة الطلب الاستهلاكي جراء زيادة عدد السكان والتطور التكنولوجي. ونلاحظ أن إنتاج العالم من القمح في تزايد مستمر من عام لآخر، حيث بلغت الكمية المنتجة عالميا من القمح حوالي 591 مليون طن عام 1991، وبلغ متوسط الإنتاج العالمي من القمح خلال الفترة (2001–1991) ما يقارب 572 مليون طن، لينتقل بعدها هذا المتوسط العالمي لإنتاجي القمح خلال الفترة (2008–2002) إلى حوالي 614 مليون طن، نتيجة ازدياد عدد السكان والتطور التكنولوجي، وشهد هذا المتوسط " متوسط الإنتاج العالمي من القمح ". ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2019–2009) حيث قارب 690 مليون طن، وهذا نتيجة الطلب المتزايد على منتوج القمح.

[1] عباس أبو عوف، دراسة اقتصادية للسوق العالمي، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2002، ص13.

وبخصوص الإنتاج الوطني من القمح فقد بلغ خلال عام 1990 ما يقارب 750 ألف طن. لينتقل إلى 2،65 مليون طن وهو ما يمثل ارتفاع يقدر بأكثر من ثلاث أضعاف الكميات المنتجة خلال عام 1990. وقد بلغت الكميات المنتجة أعلى كمياتها خلال عام 2012. حيث بلغت الكمية المنتجة من القمح ما يقارب 3،43 مليون طن. ويعود هذا الارتفاع الحاصل في كميات إنتاج القمح بنوعيه خاصة منذ سنة 2003 إلى العودة التدريجية للأمن في البلاد. والتي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية

العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي. وإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2014-2000)[1]. وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ 2008. حتى وإن تزامنت هذه السنة بفترة جفاف حادة. مما انخفض الإنتاج المحلي من القمح إلى 1،11 مليون طن بعدما كان عام 2007 حوالي 2،31 مليون طن.

أما خلال الفترة الأخيرة (2019-2010) والتي تزامنت مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي. التي تمحورت حول ثلاث ركائز متكاملة[2]: التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية

القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي. فقد بلغ متوسط إنتاج القمح بنوعيه ما يقارب 2،84 مليون طن، وهو ما

يمثل نسبة ارتفاع تقدر ب 24.64% مقارنة بمتوسط الفترة السابقة. ليبقى هذا الارتفاع في الإنتاج الحاصل من منتوج القمح بعيد عن الهدف المنشود. والمتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، باعتباره مادة استراتيجية للمواطن الجزائري. حيث لا تزال الجزائر تشهد واردات مرتفعة من منتوج القمح تتراوح من 7 مليون طن إلى 8 مليون طن في السنة الواحدة. بقيم مالية تتجاوز 02 مليار دولار في السنة، ومن خلال الشكل التالي سنبين انتاج القمح بنوعي في الجزائر[3]:

[1] الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية ريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، 2012، ص3.

[2] المرجع نفسه، ص4.

[3] بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص135.

الشكل رقم (2-4): تطور إنتاج القمح بنوعيه في الجزائر

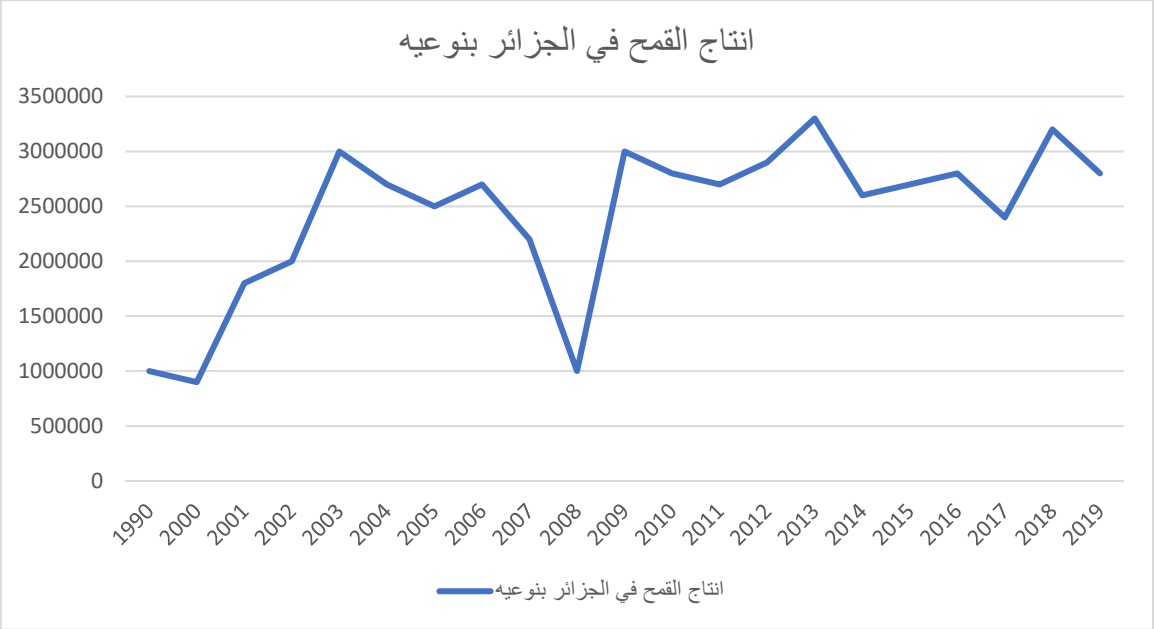

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات موقع FAO.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن التوجه العام لإنتاج القمح في الجزائر يتجه نحو الارتفاع. إلا أنه هناك انخفاض ملحوظ، حصل خلال السنوات 1997 2000. 2008. بسبب. الظروف المناخية التي شهدتها هته السنوات بدرجة أولى، حيث تبقى هذه الأخيرة عاملا مهما يتحكم في الإنتاج السنوي من القمح بنوعيه.

وبالنسبة لإنتاجية القمح بنوعيه في الجزائر فإنها تتصف بالتذبذب من فترة لأخرى. حيث تبقى بعيدة عن المستوى العالمي. إذَ قدرت إنتاجية القمح في الجزائر خلال عام 2015 ب 15،4 قنطار/هكتار. فيما قدرت إنتاجية القمح اللين ب 12،7 قنطار /هكتار. والجدير بالملاحظة أن إنتاجية القمح في الجزائر تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديدا، فإذا ما قرناها ببعض الدول مثلا. نجد أن الإنتاجية في المملكة العربية السعودية قد بلغت سنة 1999 ما يعادل (46،03) قنطار/هكتار. وفي جمهورية مصر العربية بلغت 63.50 قنطار/هكتار. وبلغت في تونس 13،98 قنطار/هكتار. بينما لم تتعدى في الجزائر 10،71 قنطار/هكتار[1]. وبالرغم من التحسن الذي عرفته إنتاجية القمح في الجزائر إلا أن معدلاتها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو 2010،ص133.

المطلب الثاني: المساحة المحصودة.

عالميا تعد الهند هي الأعلى مساحة مقارنة ببقية دول العالم في زراعة القمح، حيث تقدر المساحة المزروعة فيها ب 13.5% من المساحة المنتجة للقمح في العالم، تليها روسيا بنسبة 11.24% بعدها الصين والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.98% و8.73% على التوالي[1].

وقد بلغت المساحة الإجمالية المزروعة بالقمح في العالم عام 1981 إلى ما يقارب 239 مليون هكتار. لتنخفض بعدها إلى ما يقارب 219 مليون هكتار عام 1988.

وبعد مرور ثلاثين سنة عام 2011 وصل إجمالي المساحة المزروعة من القمح في العالم إلى ما يقارب 221 مليون هكتار، وبقيت هته المساحة تراوح نفسها. بحيث تراجعت خلال 2012 إلى 219 مليون هكتار. ثم 218 مليون هكتار عام2013 ليرتفع خلال عام 2014 إلى 220 مليون هكتار، أمَا فيما يخص المساحة الوطنية المزروعة من القمح فقد قاربت.

1.81 مليون هكتار خلال عام 2014. بينما بلغت هذه المساحة عام 2010 حوالي 1.75 مليون هكتار. والشكل الموالي، يوضح لنا تطور المساحة المزروعة من القمح خلال الفترة 1999-2019.

عرفت المساحة المحصودة من القمح في الجزائر تذبذبا كبير حيث بلغت سنة 2001، 1414000 هكتار للقمح الصلب ونحو 832000 للقمح اللين، وفي نفس المجال تم حصد مساحة 1503698 هكتار للقح الصلب و 576528 للقمح اللين، 1848575 هكتار سنة 2009 منها 842 262 1 هكتار من القمح الصلب و585733 هكتار للقمح اللين ونجد أن مساحة القمح الصلب فاقت مساحة القمح اللين خلال كل الفترة عدا سنة 1997، بحيث يمكن أن نقول إن المساحة المحصودة لكل من القمح الصلب واللين كانت متقاربة في أغلب السنوات، وهذا ما نلخصه في الأعمدة البيانية في الشكل أدناه:

[1] جمال جعفري، محاولة نمذجة دالة استهلاك القمح بنوعيه في الجزائر (1981-2011)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2013-2014، ص104.

الشكل رقم (2-5): تطور المساحة المحصودة لانتاج القمح

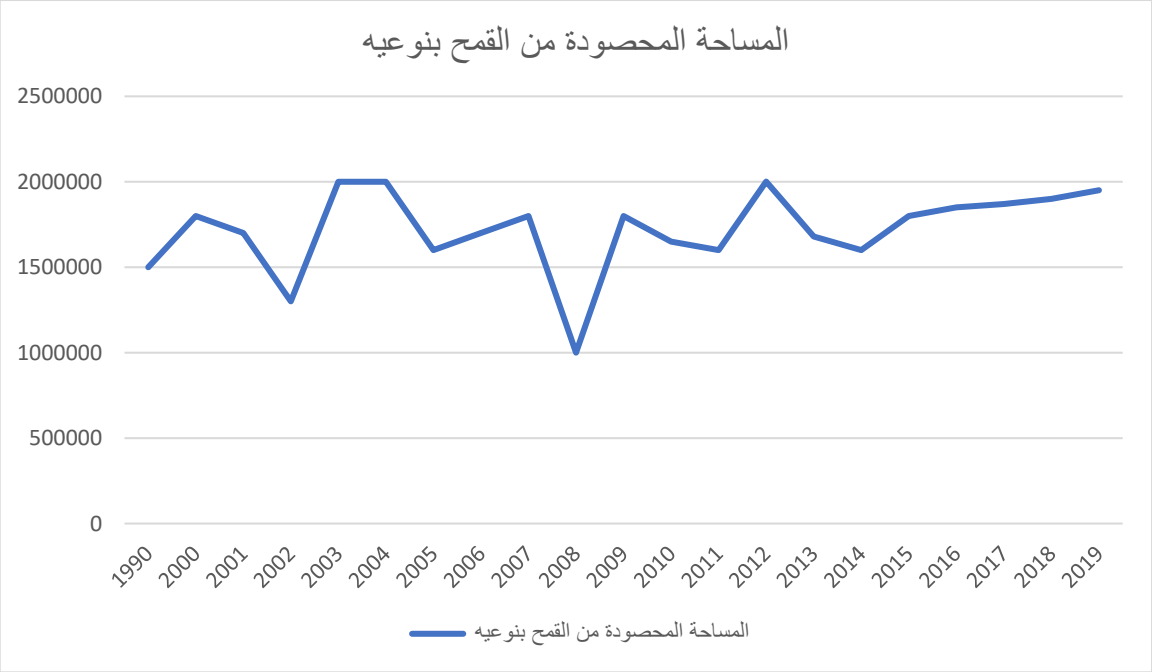

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمعطيات موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، Ministre de l'agriculture et du développement rural :Rapport DSASI MADR، 2004.

نلاحظ من خلال الشكل التذبذب الحاصل في المساحة المزروعة والمحصودة من القمح في الجزائر. حيث بلغ متوسطها، خلال الفترة (1999-2000) حوالي 1،65 مليون هكتار، ثم يشهد ارتفاع خلال الفترة (2001-2004) حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة بالقمح ما يقارب 1،82 مليون هكتار. بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة عام 2002 حيث قدرت ب 1،3 مليون هكتار. ويعود هذا الارتفاع الحاصل ولو بنسب قليلة إلى تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي شجعت من خلاله الدولة المزارعين على تكثيف الإنتاج وزيادة استصلاح الأراضي واستغلالها بشكل أفضل. مع دعمهم ماليا من خلال دعم الأسعار الخاصة بالبذور والأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي الأخرى.

إلا أننا نلاحظ أنه بداية من عام 2005 تراجعت المساحة المزروعة بالقمح بنوعيه. بحيث انخفضت هته المساحة من2.01 مليون هكتار عام 2004 إلى 1.60 مليون هكتار خلال عام 2006.

التشهد سنة 2008 أقل مساحة مزروعة من القمح خلال الفترة (2000-2015) حيث انخفضت إلى 1،00 مليون هكتار. نتيجة عامل الظروف المناخية. وكذا انشغال الدولة

بالتخطيط لسياسة التجديد الفلاحي والريفي. وتنظيم العقار الفلاحي من جديد. لتعود هته المساحة المزروعة بالقمح ارتفاعا. حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة بالقمح خلال الفترة (2009-2019) ما يقارب 1،77 مليون هكتار ومن المؤشر العام يتضح لنا أن المساحة المخصصة لزراعة القمح بنوعيه في الجزائر تتجه نحو الارتفاع لكن بدرجات بطيئة جداء بحيث لم تتجاوز " 02 مليون هكتار إلا في مرة واحدة أو مرتين ". هذا بالرغم من تعاقب السياسات والإصلاحات التي بادرتها الدولة منذ الاستقلال. مما يؤشران نتيجة الاعتماد على التوسع الراسي في تكثيف الإنتاج والذي يتطلب زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية. بدلا من التوسع الأفقي في الزراعة الذي يعتمد على زيادة المتاح من الموارد الأرضية والمائية. وما يتلقاه من معوقات تتعلق بهذين الموردين (الأرض والمياه).

المطلب الثالث: الجزائر بالنسبة للعالم في إنتاج القمح.

الشكل رقم (2-6): خارطة إنتاج القمح في العالم من 2009-2019

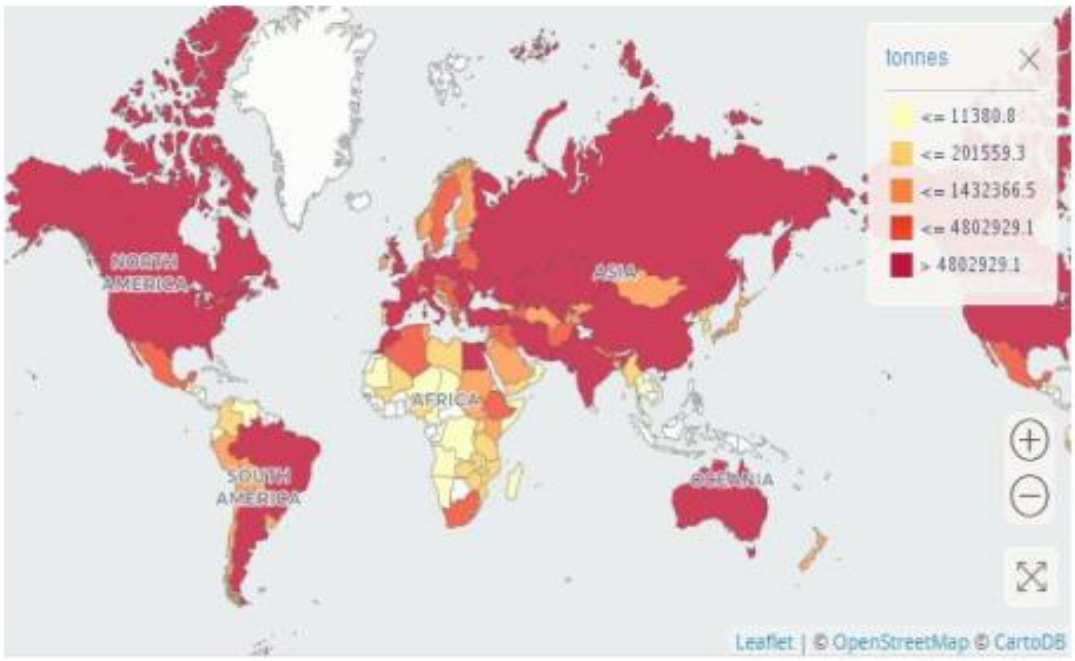

المصدر: أمجوج عبد الرحمان وسليماني مروة، دراسة إحصائية لإنتاج القمح اللين والصلب في الجزائر 2009-2018 –مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الطبيعية والحياة تخصص بيولوجيا فيزيولوجيا النباتات، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01، 2023/2019، ص38.

يمثل الشكل أعلاه خريطة إنتاج القمح في العالم من 2009 إلى 2019، حيث نلاحظ من خلال الخريطة ومفتاحها أن أغلب الدول ذات الإنتاج العالي تتموقع في النصف الشمالي

للعالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إضافة إلى بعض الدول التي تقع في النص الجنوبي لعالم مثل جنوب أمريكا وأستراليا هي الدول المشار إليها باللون الداكن، أما اللون الأحمر فيمثل الدول ذات الإنتاج الواسع مثل النرويج أما اللون البرتقالي فيمثل الدول ذات الإنتاج المتوسط وعلى رأسهم الجزائر إضافة إلى مصر وجنوب أفريقيا، أما اللون القريب من الأصفر فيقصد به الدول ذات الإنتاج الضعيف مثل الموزمبيق وأوغندا وزامبيا...، أما اللون الفاتح القريب من الأبيض فيشير إلى الدول التي يكاد إنتاجه يكون معدوم بحيث تنتج كميات قليلة مثل بوتسوانا.

ومنه نستنتج أن الجزائر من بين الدول ذات الإنتاج المتوسط على غرار مصر وجنوب إفريقيا.

المبحث الثاني: تحليل واردات منتوج القمح وتكلفة استيراده من العالم الخارجي.

تعتبر واردات القمح وتكلفة استيرادها للجزائر أمرًا حيويًا لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وتتأثر هذه التكلفة بعدة عوامل مثل سعر القمح في الأسواق العالمية، وتكاليف النقل والشحن، والرسوم الجمركية. يتطلب تأمين القمح بأسعار معقولة اتخاذ تدابير حكومية مدروسة، ويجب إجراء تحليل دقيق لتقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات.

المطلب الأول: تحليل واردات منتوج القمح.

تعاني الجزائر على غرار باقي الدول النامية، من تبعية غذائية مفرطة والتي تدفعها إلى وضع حصة هامة من مواردها لشراء المنتوجات الغذائية وبكميات كبيرة وعلى رأسها الحبوب وخاصة القمح بنوعيه الصلب واللين، حيث أن نسبة 80% من استهلاك الحبوب في الجزائر يتم استيرادها من الخارج.

تعتبر الجزائر من بين الدول العشر الأكثر استيرادا للقمح في العالم، وذلك بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي ومحدوديته في تغطية الطلب الداخلي المتزايد. ويمثل القمح نسبة 70% من إجمالي واردات الجزائر من الحبوب، حيث تميزت واردات القمح خلال الفترة 2019-1990 بعدم الاستقرار نتيجة ضعف الإنتاج المحلي ونمو الطلب الداخلي. والشكل الموالي يوضح تطور حجم واردات القمح خلال الفترة 1990-2019:

الشكل رقم (2-7): تطور حجم واردات القمح خلال الفترة 1990-2019

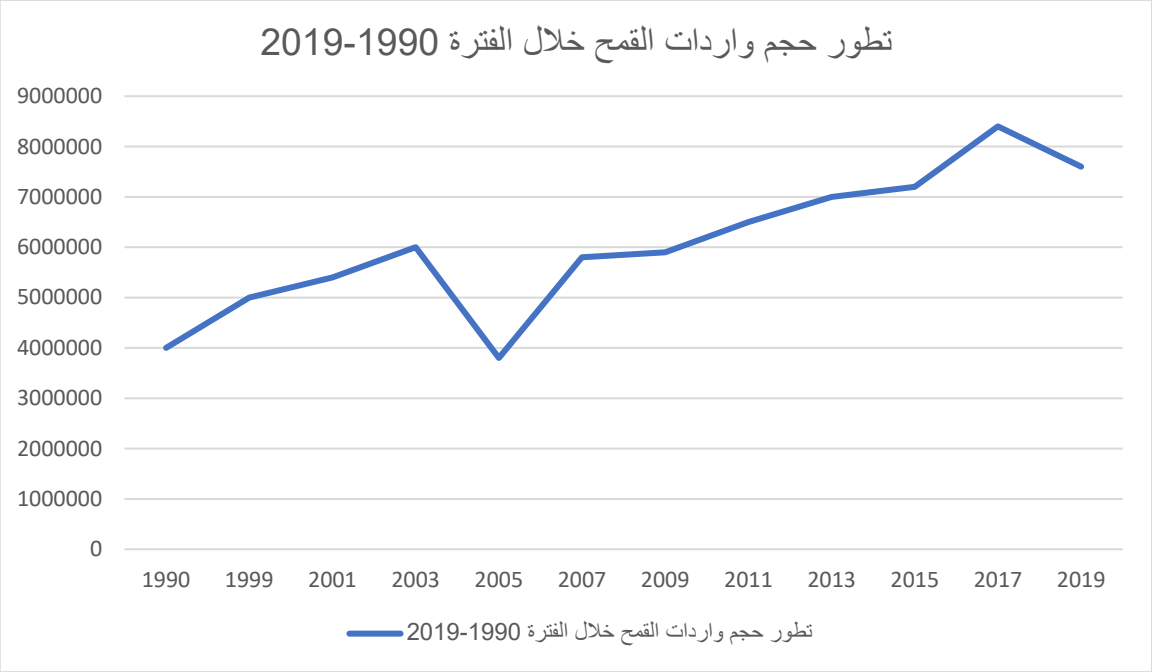

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع FAO.

من خلال المنحنى البياني للشكل السابق يتضح أن واردات القمح في تصاعد مستمر، بحيث في الفترة الزمنية 1990-1999 تطورت الكميات المستوردة من 3.78 مليون طن سنة 1995 حتى وصلت إلى 4.75 مليون طن سنة 1999 مسجلة نموا قدر ب 25.66%، ويرجع الانخفاض المسجل خلال هذه الفترة إلى إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة مراعاة المعايير المهنية والتقنية مثل (الأدوية، الحليب، القمح...)[1]، أما مع نهاية الفترة فان الزيادة ناتجة عن ارتفاع الطلب المحلي المتولد عن النمو الديمغرافي.

أما خلال سنة 2001 فقد عرف تراجع في كمية الواردات عن السنة السابقة نظرا إلى تحسن الإنتاج خلال هذه السنة والانطلاق في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛ لتعود في الارتفاع سنة 2002 بمعدل نمو قارب 26.68%، مقارنة بعام 2001.

أما خلال الفترة الزمنية 2004 إلى 2014 فقد تميزت هذه الفترة باستيراد كميات كبيرة جدا مقارنة مع الفترات السابقة، حيث استوردت الجزائر سنة 2004 حوالي 5.35 مليون طن وبلغت الكمية المستوردة سنة 2008 حوالي 6.35 مليون طن وبالرغم من التحسن النسبي

[1] بوعافية سمير، **دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح خلال الفترة 1984-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2015، ص166.

لكميات انتاج القمح خلال السنوات الأخيرة، الا ان الكميات المستوردة من القمح بقيت في تزايد مستمر لتعرف ذروتها سنة 2019 بحوالي 9 مليون طن.

ويرجع التطور السريع في الكميات المستوردة من القمح إلى ثبات معدل الإنتاج الوطني منها، وإلى ارتفاع استهلاكها الإجمالي بفعل عامل الزيادة السكانية وإلى تركيز المستهلك (خاصة الفئات محدودة الدخل) على استهلاك مشتقات الحبوب وخاصة القمح منها منذ أوائل التسعينيات بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والفواكه وضعف القدرة الشرائية من جراء تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية وخاصة برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي، والأزمة السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: تكلفة استيراد القمح.

تعتبر الأسعار عند الاستيراد من أهم العوامل المؤثر على عملية الاستيراد والشكل الموالي يوضح تطور الأسعار عند استيراد القمح خلال الفترة 1990-2019.

الشكل رقم (2-8) تطور أسعار استيراد القمح خلا الفترة 1990-2019.

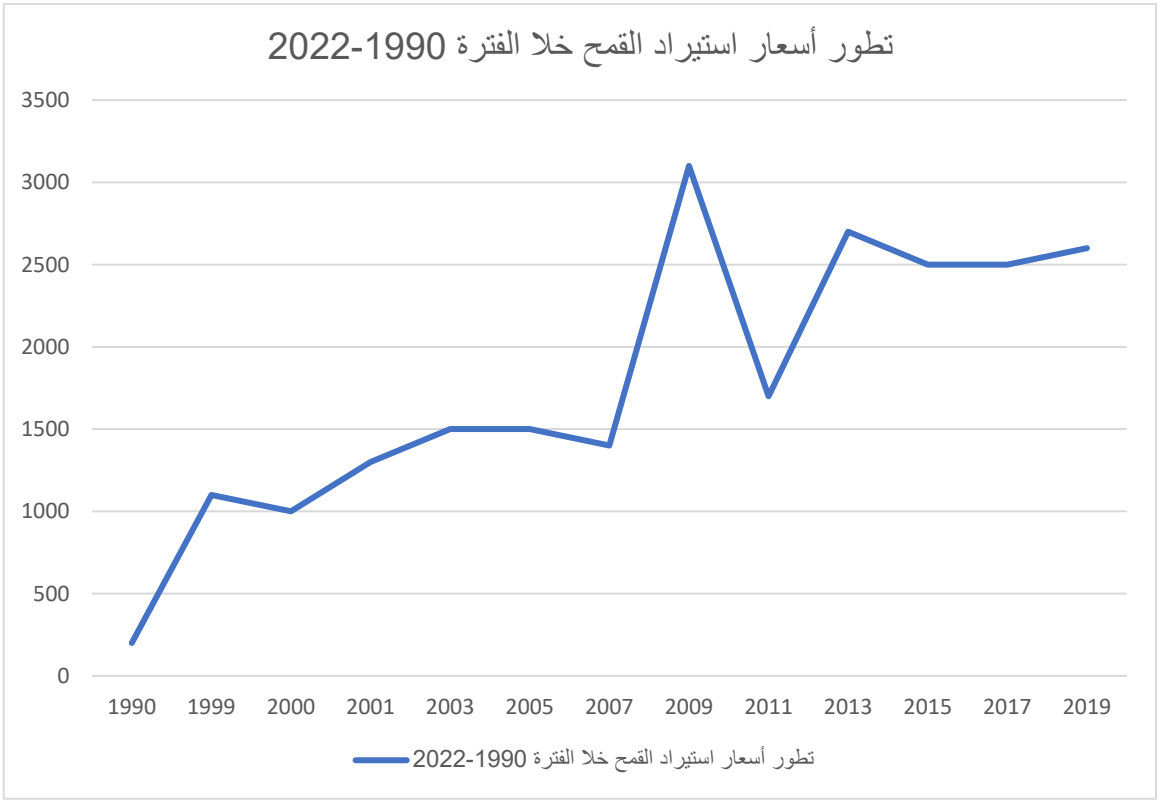

المصدر: من إعداد الطلبين بالإعتماد على المركز الوطني للعلام الآلي والإحصائيات للجمارك، الجزائر.

من خلال المنحنى البياني في الشكل السابق يتضح أن أسعار استيراد القمح في تزايد مستمر حيث في الفترة 1990-1999 كانت الأسعار أقل 500 دج/طن وهذا راجع للمنافسة الشديدة لموردين الجزائر.

أما في الفترة من 1999-2003 نلاحظ تزايد مستمر في أسعار القمح حيث بلغ سعره إلى حدود 1500 دج/طن وهذا ما تزامن مع ارتفاع السعر العالمي للقمح خلال هذه السنوات.

وبداية من سنة 2007 اتجهت الأسعار نحو الارتفاع الكبير لتبلغ ذروتها في 2008 بسعر 3100 دج/طن وهذا نتيجة لعدة تغيرات حدثت في السوق العالمية خاصة مع ارتفاع الطلب العالمي، وبداية من سنة 2009 تراجعت الأسعار من 3100 دج/طن ل1700 دج/طن سنة 2011 نتيجة لانخفاض السعر العالمي للقمح ثم يشهد ارتفاع في أسعاره من جديد ليبلغ ما يقارب 2700 دج/طن سنة 2013 ويبقى في نتائج مقاربة لهذا السعر خلال السنوات 2013-2019 ثم ليرتفع بشكل طفيف بعد ذلك لغاية سنة 2019 بسعر 3000 دج/طن.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر.

من بين اهم العوامل المؤثرة على الإنتاج نجد كل من العوامل الطبيعية، والاقتصادية والعوامل التقنية وسنتطرق لها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: العوامل الطبيعية:

إن المناخ هو الأحد العوامل وعلى الخصوص مقياس الأمطار الذي بقى العامل الهام المؤثر بصفة مباشرة في عملية انتاج الحبوب، فهو عشوائي وغير موزع توزيعا متكافئ من حيث المكان والزمان، ولمواجهة هذه القيود اختار الفلاحون طريقة للبحث عن تقليل مخاطرتهم بتحديد تكاليفهم من عوامل الإنتاج بالإضافة إلى عامل المناخ هناك عامل النمو الديموغرافي الذي يتسبب بدوره في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وحسب الاحصائيات التي تم اجراؤها نستخلص وجود معدل نمو مرتفع ومستمر، فعلى سبيل المثال عدد السكان لسنة 1970 قدر ب 13.3 مليون نسمة ليرتفع إلى 33.5 مليون نسمة سنة 2006 دون الحديث عن السنوات الحديثة التي فاق فيها 45 مليون نسمة، وهذا راجع إلى تحسن المستوى المعيشي.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية.

هناك عدة عوامل اقتصادية تشكل قيودا لزيادة الإنتاج من القمح نكر منها:

1- الارتفاع في أسعار الأسمدة.

2- ثبات الأسعار عند إنتاج القمح خلال سنوات قليلة والتي ساهمت في عدم تشجيع الفلاحين، وذلك لان الجزائر لديها جهاز التنظيم المركزي: لكن هذا الأسلوب التنظيمي تسبب هو أيضا في عدة اختلالات، لان الأسعار السائدة لا تعبر عن الأسلوب هو استقرارية القوة الشرائية ..

4-زيادة أسعار عوامل الإنتاج والتي تشكل أهم عوامل ثبات الإنتاج منها (المادة الأولية، وسائل الانتاج، اليد العاملة...).

5-هناك حصر لأسعار الدعم للزراعة في بذور البطاطا والقمح خاصة سنة 1994[1].

6-ثبات المساحة المخصصة للحبوب نتيجة قيود توسيع الأراضي الفلاحية بصفة عامة ومساحات انتاج الحبوب بصفة خاصة.

المطلب الثالث: العوامل التقنية:

هناك عدة عوامل تقنية ساهمت في ضعف عملية جمع القمح نذكر منها:

1- التحكم الضعيف وعدم احتزام الطرق التقنية من طرف الفلاحين وهذا نتيجة غياب تعميم التقنيات العصرية.

2- النوعية الرديئة للبذور المستعملة: ما يقارب ثلث البذور المستعملة تأتي من التموين الذاتي غير المراقب، ولا يستجيب للمواصفات الفلاحية المعمول بها.

3-نقص الأسمدة الموزعة من طرف تعاونيات الحبوب والحبوب الجافة.

3-عدم وجود رقابة مستمرة على الفلاحين وضعف وسائل السقي واستعمال المخصبات.

4-عدم وجود رقابة مستمرة على الفلاحين.

5-الصعوبات في الحصول على قروض بنكية.

6-ضعف وسائل السقي.

[1] كريم النشا شيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص16.

وفيما يلي تطور استعمال كل من وسائل الري، الأسمدة، المبيدات، إضافة إلى المكننة:

- **الري:** يعد الماء عنصر أساسي للنباتات بواسطته تصل المواد المغذية للمزروع، كما له التأثير البالغ على نموها وترعرعها. فوجود نقص في هذا العنصر الحيوي يؤثر بنسبة كبيرة على إنتاج المحاصيل الزراعية. لذا يعتبر الري كوسيلة فعالة لمواجهة تقلبات تساقط الأمطار. هذه الأخيرة تتميز في الجزائر بعدم انتظامها خلال السنة وباختلافها الكبير من منطقة لأخرى ومن سنة لأخرى. لذلك بذلت الدولة جهود ا كبيرة لبناء السدود وحفر الآبار.

وعليه ولزيادة الإنتاج الزراعي في الجزائر وخاصة من القمح من أجل تقليل التبعية الغذائية للخارج ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية يستلزم الاعتماد على السقي الكامل في السنوات غير الممطرة أو أسلوب السقي التكميلي في السنوات الممطرة حتى تزيد الإنتاجية. وتعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أحسن مثال، حيث أنه بعد تجهيز مناطق شبه صحراوية، لا يزيد معدل تساقط الأمطار فيها عن 70 مم في السنة، بنظام ري تم الحصول على إنتاجية تقدر بـ 80 قنطار من الحبوب في الهكتار[1].

المكننة: تعتبر المكننة الزراعية من بين أهم العوامل الضرورية لتطوير وتكثيف الانتاج الزراعي. حيث بواسطة عتاد الحرث يستطيع الفلاح قلب الأرض أو التربة بشكل عميق، وتفتيت التربة لتصبح جاهزة للزرع، وتساعد هذه العملية في سرعة نمو المزروعات وهذا من خلال تسهيل امتصاص الماء والمواد الغذائية الموجودة في التربة. أما فيما يخص عتاد الحصاد فيستعمل في عملية جني المحصول وخاصة إذا تعلق الأمر بالحبوب الذي يتطلب وقتا طويلا وبذل جهد كبير، فإدخال آلات الحصاد يسمح بتجنب الكثير من الوقت الضائع وبالتالي تجنب حدوث خسائر في المحصول المحصود، حيث أن التأخر في عملية الحصد يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج، والشكل التالي يوضح تطور كل من حظيرة الجرارات والحاصدات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

[1] بركان خيرة، سياسة الإحلال بين انتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص241.

الشكل رقم(2-9):تطور حظيرة الجرارات والحصادات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

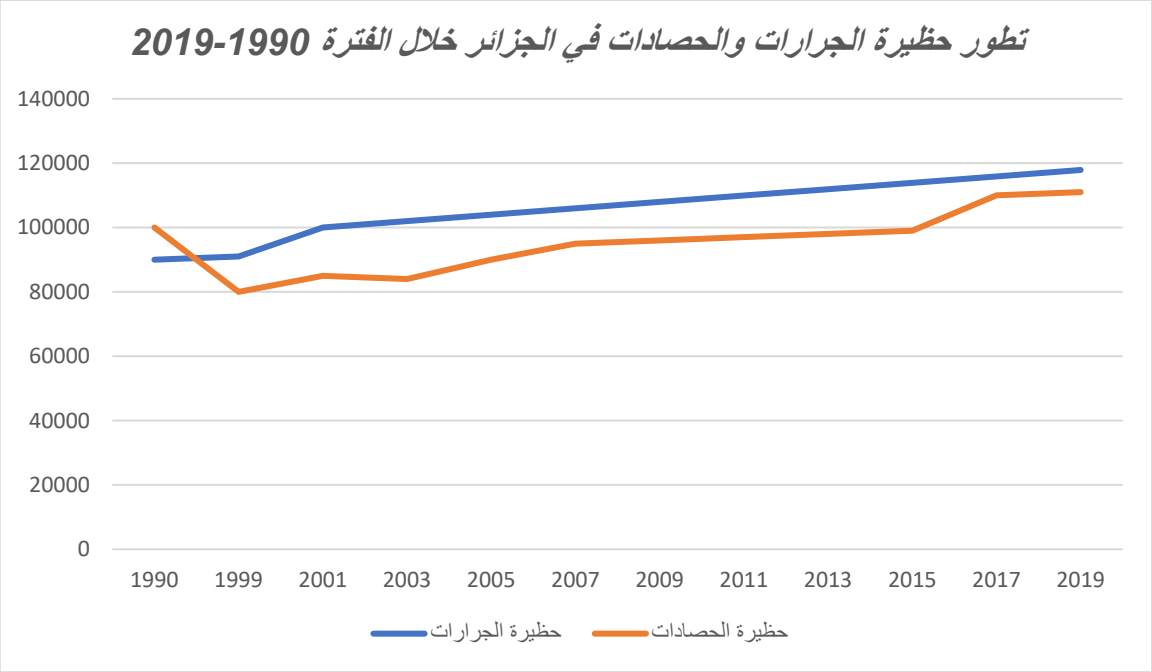

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات موقع وزراة الفلاحة.

شهدت حظيرة العتاد الفلاحي خلال الفترة 1990- 2019 تطور مستمر مسجلة معدل نمو سنوي ب0.7 % بالنسبة لحظيرة الحصادات و1.1% بالنسبة للجرارات حيث سجلت سنة 1990 حوالي 9000 جرار وما يقارب 10000 حاصدة مقابل 10000 جرار سنة 2003 و8000 حصادة سنة 2003 بحيث تراجع عدد الحاصدات بشكل ملحوظ ليرتفعا من جديد ويبلغا حوالي 12000 جرار وحصادة سنة 2019 بحيث شهدت هذه الفترة الكثير من التقلبات في عدد الحصادات والجرارات.

وكل هذا راجع لمبيعات العتاد الفلاحي الذي كان يشهد تقلب في أسعاره من فترة لأخرى بحيث كانت هناك علاقة بين العتاد الفلاحي وأسعاره أي أن كل ما ارتفع العتاد الفلاحي كانت أسعاره منخفضة والعكس صحيح.

خلاصة الفصل:

تطور إنتاج القمح في الجزائر يعكس تحديات وفرصاً متنوعة. تحليل التطور يكشف عن تطور ملحوظ في الإنتاجية على مدى السنوات، ولكن يتطلب التركيز على تحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية لتعزيز هذا التطور. ومن جانبه، يكشف تحليل الواردات وتكلفة الاستيراد عن أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح لتجنب الاعتماد الكبير على الاستيراد وضغوط التضخم. أما تحليل العوامل المؤثرة، فيبرز دور السياسات الحكومية في توجيه الزراعة نحو المستقبل، بالإضافة إلى أهمية التكنولوجيا والموارد المائية وتغيرات المناخ في تحديد مستقبل القطاع الزراعي في البلاد. يجمع هذا الفصل بين القضايا الحالية والتحديات المستقبلية التي يواجها قطاع القمح في الجزائر، ويشير إلى الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع الحيوي.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية.

تمهيد:

تعد الدراسة القياسية جزءًا أساسيًا من العمليات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والكفاءة في مختلف المجالات. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد المعايير والمقاييس التي يجب أن تتبعها المنتجات أو الخدمات لضمان الجودة والتوافق مع المعايير العالمية.

إن الناتج الزراعي يعتبر متغيرا تابعا للعديد من المتغيرات الاقتصادية والإجرائية منها ما يمكن التحكم فيه كالمساحة والعتاد المستخدم ومنها ما يتعذر التحكم فيه كتساقط الأمطار كل تلك العوامل تعتبر عوامل اقتصادية يمكن قياسها كميا.

بالإضافة إلى تلك العوامل الاقتصادية يوجد عوامل أخرى كيفية تؤثر في الناتج الزراعي وعليه سنتناول في هذا الفصل دراسة قياسية لإنتاج القمح ولذلك قسمنها لثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار النظري للاقتصاد القياسي.
- ✓ **المبحث الثاني:** الدراسة البيانية لمتغيرات الدراسة.
- ✓ **المبحث الثالث:** دراسة قياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية.

تلعب النماذج القياسية دور هام في التحليل الاقتصادي وذلك من خلال التعرف على طبيعة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض والوقوف على تأثير كل منها على الآخر، وهذا يتطلب بناء نموذج قياسي للعلاقات المتداخلة بن المتغيرات الاقتصادية.

مما يتطلب دراسة إحصائية معمقة لعملية توليد البيانات وهن عن المشاكل الإحصائية وتشكل النماذج الاقتصادية عاملاً أساسياً في تقسيم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول واتهمت بعض الدول لدراست متغيرات الاقتصاد الكلي في صورة احتمالية ومتعددة متداخلة فيما بينها وهذا يتطلب منا تقنية الحوسبة والبرامج الإحصائية من أجل التقدير وتتمثل هذه البرامج في:

Eviews،(10 13)- stata- grhtl- sas- paython- Rبرمجة

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي، أهدافه ومراحل بناء نموذج قياسي.

في سياق الاقتصاد القياسي، يُعَرَّف هذا المفهوم بأنه الدراسة التي تركز على تحليل وقياس العوامل الاقتصادية وتطبيق المعايير والمقاييس لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وتشمل مراحل بناء نموذج قياسي تحديد المتغيرات الرئيسية، وجمع البيانات، وتحليلها، وتطبيق النموذج، وتقديم النتائج والتوصيات.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه.

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي.

الاقتصاد القياسي هو فرع من الاقتصاد يستخدم النماذج الرياضية والتقنيات الكمية لفهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها. يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتوقع سلوك الأسواق واتخاذ القرارات الاقتصادية الفعَّالة.

كما يتضمن الاقتصاد القياسي أيضًا استخدام الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية لتحليل البيانات الاقتصادية والتنبؤ بالتغيرات في الأسواق والاقتصاد بشكل عام. يشمل هذا العمل تطبيق النظريات الاقتصادية على البيانات الفعلية لفهم الظواهر الاقتصادية بشكل أفضل وتحسين القرارات الاقتصادية.

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي.

تتمثل أبرز أهداف الاقتصاد القياسي في:

1-**توفير أدوات تحليلية دقيقة** :يهدف الاقتصاد القياسي إلى توفير أدوات تحليلية دقيقة وموثوقة لفهم العلاقات الاقتصادية وتحليل السلوكيات الاقتصادية بشكل فعّال.

2-**التنبؤ بالسلوك الاقتصادي** :يهدف إلى تطوير نماذج تنبؤية لفهم وتوقع سلوك الأسواق والاقتصاد بشكل عام، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعّالة.

3-**فهم العلاقات السببية** :يسعى الاقتصاد القياسي إلى تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية لفهم التأثيرات والتفاعلات بين العوامل الاقتصادية المختلفة.

4-**تقييم السياسات الاقتصادية** :يهدف إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية من خلال تحليل تأثيرها وتقدير النتائج المتوقعة.

5-**تطوير النظريات الاقتصادية** :يساهم الاقتصاد القياسي في تطوير وتحسين النظريات الاقتصادية من خلال اختبار الفرضيات وتوجيه التطبيقات العملية.

6-**تمكين اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعَّالة** :يهدف الاقتصاد القياسي إلى تزويد القرارات الاقتصادية بالمعلومات والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعّالة في مختلف المجالات الاقتصادية.

الفرع الثاني: مراحل بناء نموذج قياسي.

1-**تحديد المتغيرات:** تبدأ هذه المرحلة بتحديد الهدف الرئيسي للنموذج والمتغيرات الرئيسية التي ستتم دراستها.

2-**كتابة الصيغة الرياضية:** بعد تحديد المتغيرات والعلاقات، يتم كتابة الصيغة الرياضية للنموذج القياسي التي تعبر عن تلك العلاقات.

3-**تقدير النموذج:** تشمل هذه الخطوة استخدام البيانات المتاحة لتقدير قيم المعاملات في النموذج باستخدام تقنيات الاحصاء.

4-**دراسة مدى صلاحية النموذج:** في هذه المرحلة، يتم دراسة صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، مما يتضمن التحقق من مطابقة النموذج

للفرضيات النظرية، وقياس أداء النموذج باستخدام مقاييس الأداء الإحصائية، والتحقق من مطابقة النموذج للمعايير القياسية المعترف بها.

المطلب الثاني: الإطار النظري للنموذج الإقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النموذج الاقتصادي:

1-مفهوم الظاهرة الاقتصادية:

فرع من فروع الظواهر الجغرافية وهي كل الأنشطة الاقتصادية القابلة للملاحظة والدراسة باستخدام المنهج العلمي والتي يطرأ عليها تغييرات عبر الزمن مثال: ظاهرة البطالة، ظاهرة التضخم كما يمكن تعريفها بأنها تنظيم هادف لمجموعات عديدة لتركيبات عوامل متعددة.

2-مفهوم النمذجة الاقتصادية:

هي توصيف رقمي (معادلة رياضية) للنظرية الاقتصادية وتسلط الضوء على الروابط والتشابكات في الاقتصاد كما تتيح النمذجة لنا مجموعة من التنبئات لملتصقة ببعضها البعض ومع أهداف سياسات الاقتصاد الكلي.

وهو يقوم بفحص السياسات وآثارها ويأخذ يعين الاعتبار مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق الأهداف المرجوة وآثاره المتوقعة على الاقتصاد وبشكل عام تفرض النماذج الاقتصادية الكلية أن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية هي متغيرات خارجية، كما تعتبر النمذجة أداة من الأدوات التي تزود صانع القرار والمحللين الاقتصاديين في القطاع الحكومي وغير الحكومي لوضع السياسات والخطط وكذلك تزويده بمعلومات وبيانات لغاية الأهلية حول المدخلات المقترحة والنتائج والعوائق المتوقعة، ويصاغ النموذج في الغالب بصياغة رياضية ويأخذ شكل معادلات أو بيانات أو توابع ليكون بمثابة شكل ضبط للمشكلة.

يمثل العلاقة التي يمكن قياسها كمياً لمختلف العوامل والظروف المحيطة والهدف من هذا هو حل المشكلة أو التخلص من الظاهرة بالطرق الرياضية المعروفة وباتخاذ قرارات مثالية.

الفرع الثاني: أنواع النموذج الاقتصادي:

النموذج الاقتصادي: يستخدم لأي مشكلة اقتصادية، يأخذ على الأغلب شكل معادلات أو متباينات، تمثل العلاقة التي يمكن قياسها كمياً.

ويمكن استعماله في التركيز على تطبيق النظريات والمفاهيم الاقتصادية لفهم وتحليل الظواهر الاقتصادية.

يُبنى النموذج الاقتصادي على العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

يُستخدم لتوقع النتائج المستقبلية وتقدير تأثير السياسات الاقتصادية المختلفة.

النموذج الإحصائي: هو وصف للنظام الذي يستخدم المفاهيم الرياضية ويمكن أن يستخدم في: تحليل البيانات الاقتصادية باستخدام تقنيات الإحصاء الكمي.

يُبنى النموذج الإحصائي على العلاقات الإحصائية بين المتغيرات دون الاعتماد بالضرورة على النظريات الاقتصادية.

تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة واستخلاص النتائج الإحصائية والتوصيات.

النموذج الاقتصادي يركز على النظرية والعلاقات السببية، في حين يركز النموذج الإحصائي على تحليل البيانات والعلاقات الإحصائية.

المبحث الثاني: الدراسة البيانية لمتغيرات الدراسة.

تعتبر الدراسات البيانية أحد الأدوات الأساسية في فهم وتحليل الظواهر والعمليات في مجالات متنوعة، بما في ذلك قطاع إنتاج القمح.

1. المتغير التابع y (إنتاج القمح).

إنتاج القمح يشير إلى عملية زراعة وإنتاج الحبوب من نبات القمح. يشمل ذلك جميع المراحل اللازمة لزراعة القمح وتحضير التربة والزراعة والري والعناية بالمحصول والحصاد. القمح هو محصول حيوي مهم يُستخدم بشكل واسع في صناعة الغذاء لإنتاج الخبز والمعجنات والمنتجات الغذائية الأخرى. يعتبر إنتاج القمح جزءًا أساسيًا من الزراعة في العديد من البلدان ويسهم بشكل كبير في تأمين الغذاء وتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية.

الشكل رقم (3-10): تطور إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

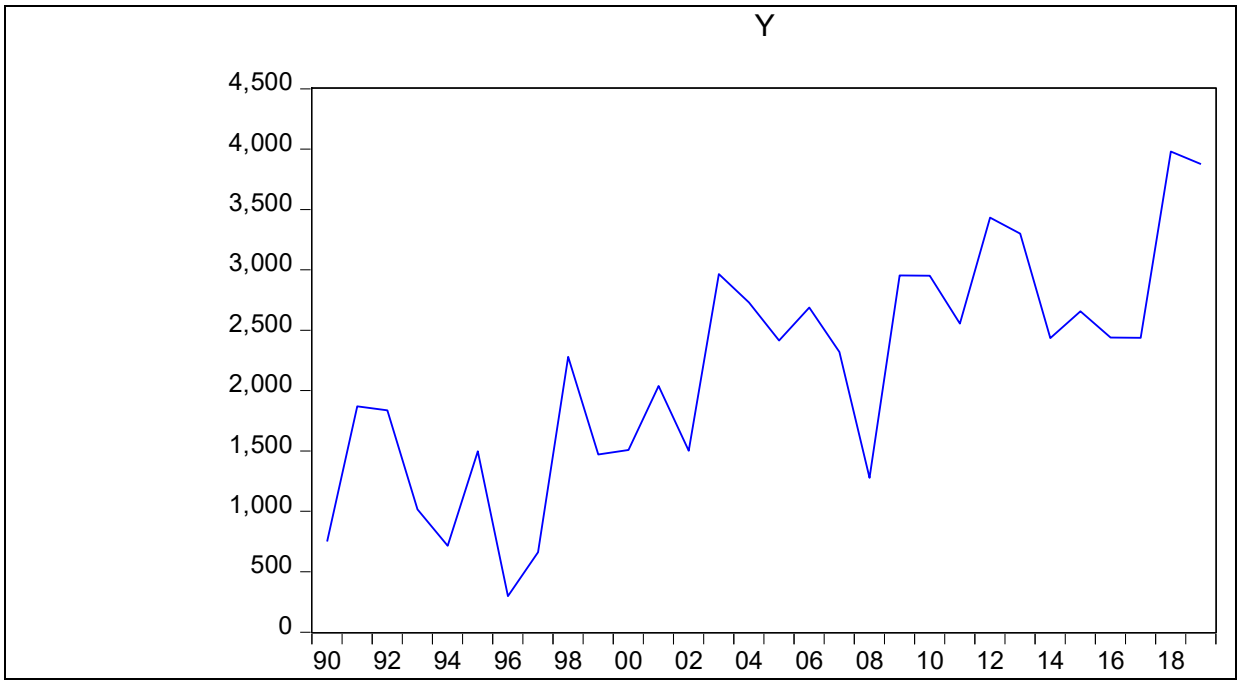

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10.

نلاحظ أن إنتاج القمح y في تزايد من 700 إلى حوالي 1900 من سنة 1990 إلى 1992 ليتراجع إلى حدود 700 في سنة 1994 ليرتفع من جديد لغاية 1400 وذلك في 1995 ليرتفع لغاية 2400 في 1998 ليتراجع من جديد ثم يبقى في حالة تذبذب بين زيادة ونقصان ليبلغ أعلى قيمة عند حوالي 4000 وذلك في 2018.

ومنه نستنتج أن إنتاجية القمح في الجزائري تتصف بالتذبذب بين زيادة ونقصان.

2. المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

2-1-المساحة المزروع من القمح x1

المساحة المزروعة من القمح تشير إلى المنطقة الزراعية التي يتم فيها زراعة نبات القمح. يتم قياسها عادة بوحدات مترية مربعة مثل الهكتار أو الفدان، وتتغير حسب المنطقة الجغرافية وممارسات الزراعة.

الشكل رقم (3-11): تطور المساحة المزروعة من القمح في الفترة 1990-2019

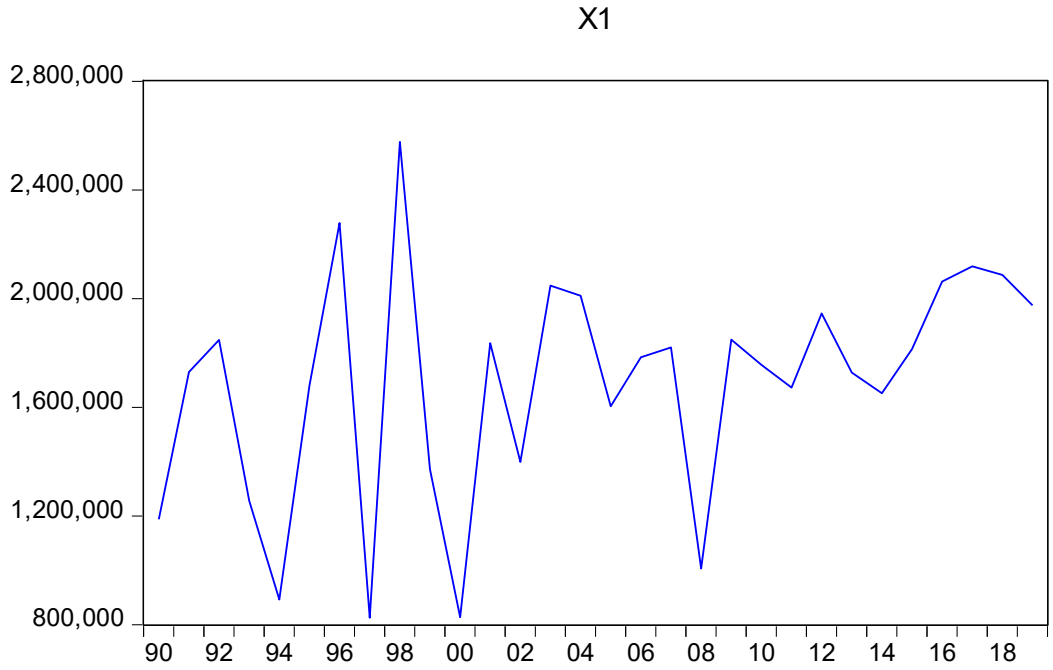

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10.

نلاحظ من خلال المنحنى أن المساحة المزروعة للقمح تزايدت من 12000.00 إلى حدود 1800.000 لتشهد سقوط حر وانخفاض كبير إلى غاية 800.000 لتبقى في حالة تذبذب بين زيادة ونقصان لتبلغ قيمة عظمى عند 2500.000 في سنة 1999 أدنى قيمة في سنة 2000 عند أقل من 800.000.

2-2-اليد العاملة الزراعية x2

تشير إلى العمال الذين يشتغلون في القطاع الزراعي، سواء كانوا يقومون بزراعة المحاصيل، أو رعاية الماشية، أو حصاد المحاصيل، أو أي نشاط آخر متعلق بالزراعة. تشمل اليد العاملة الزراعية فئات متنوعة من العمال، بما في ذلك الفلاحين والعمال الموسميين والعمال الزراعيين المهاجرين.

الشكل رقم (3-12): تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر في الفترة 1990-2019

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10.

نلاحظ من المنحنى السابق أن اليد العاملة شهدت تغيرات طفيفة من السنوات 1990 لغاية 2000 لتبلغ بين 1300.000 و1400.000 لشتهد انخفاض كبير في نفس السنة لتبلغ عندها إقل من 200.000 يد عاملة لترتفع من جديد لبتلغ قمتها العظمى في 2005 بقيمة فاقة 1600.000 لتنخفض مرة أخرى لغاية سنة 2018 بقيمة 1.000.000 يد عاملة.

2-3-العتاد الزراعي x3

يشمل جميع الأدوات والمعدات التي تستخدم في العمليات الزراعية. هذه المعدات تشمل الآلات الزراعية مثل الجرارات والحراثات والزارعات والحصادات وغيرها، والأدوات اليدوية مثل المناجل والشوك والمقاليع والمحشات والمضارب. تختلف أنواع العتاد الزراعي باختلاف أنواع الزراعة والمناطق الجغرافية وحجم الاستثمار في الزراعة. يلعب العتاد الزراعي دورًا حيويًا في زيادة كفاءة العمل في الحقول وتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف الزراعية.

الشكل رقم (3-13): تطور العتاد الزراعي في الجزائر في الفترة 1990-2019

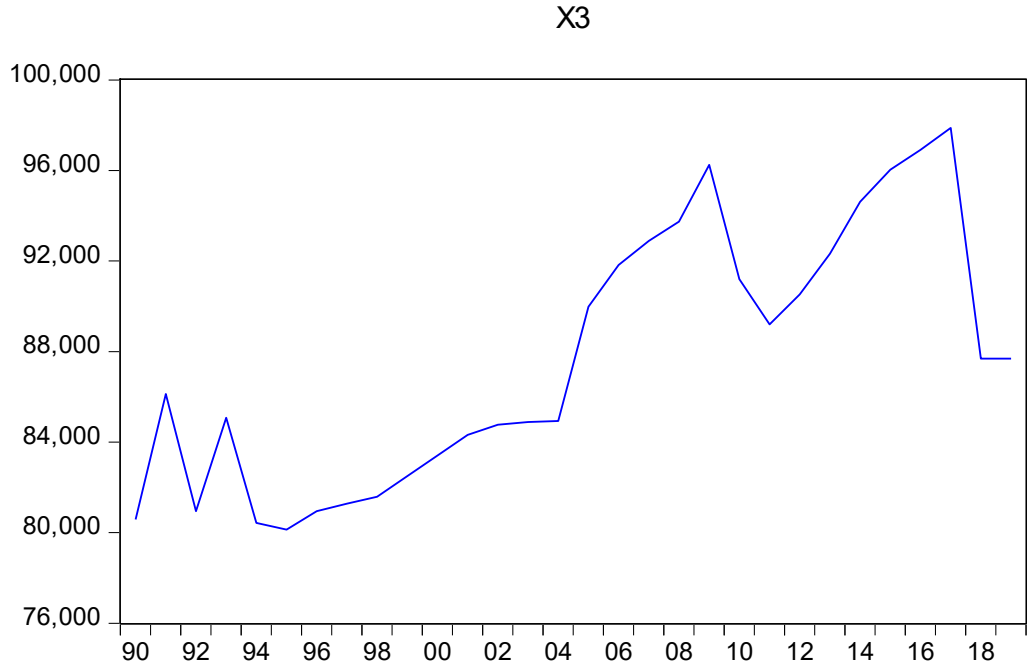

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10.

نلاحظ من المنحنى ان العتاد الزراعي في الجزائر في تغيرات مستمرة بحيث شهد أدنى عدد له في سنة 1990 بقيمة 80.000 ليتزايد بعدها ليبلغ أعلى قيمة سنة 2017 ب96.000 مع بعض التذبذات خلال السنوات 1992 إلى 2016 لينخفض مرة أخرى لغاية 88.000 ويثبت عندها وذلك في 2018.

2-4-كمية التساقط الأمطار x4:

تعبر عن كمية الأمطار التي تتساقط في منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة، وتُقاس عادة بوحدات مترية مثل مليمتر أو إنش. يُستخدم متوسط كمية تساقط الأمطار سنويًا لتقدير نمط الهطول في منطقة معينة، وهو مؤشر هام لتقييم توافر المياه اللازمة للنباتات والحيوانات والاستخدام البشري. تختلف كمية تساقط الأمطار بشكل كبير حسب المناطق الجغرافية والفصول السنوية وظروف الطقس.

الشكل رقم (3-14): كمية تساقط الأمطار في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

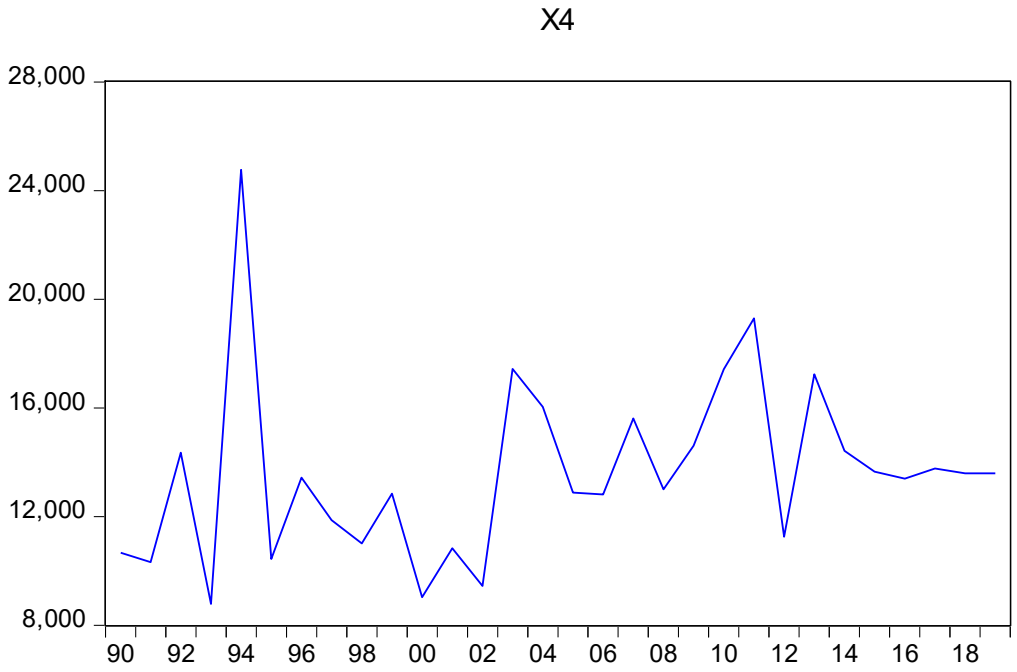

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10.

نلاحظ من المنحنى السابق أن كمية تساقط الأمطار في تغير كبير في نسبه بين ارتفاع وانخفاض لتبلغ أدنى قيمة وذلك في سنوات 1990 بقيمة أقل من 10.000 وتبقى متقاربة على هذه القيم لتشهد أعلى قيمة لها في 1994 ب أكثر من 24.000.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

في هذه الدراسة نريد بناء نموذج قياسي لأهم العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وذلك بإستخدام برنامج eviwes10 وطريقة المربعات الصغرى العادية.

تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل:

-كمية انتاج القمح: انتاج القمح في الجزائر لا يلبي حاجيات السكان لذلك يتطلب دراسة لمعالجة النقص، تم اخذ المعطيات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم10 وهو متغير تابع ونرمز له بالرمز y

-المساحة مزروعة قمح: زيادة المساحة المزروعة قمح يزيد من إنتاج كمية القمح، تم أخذ المعطيات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية- المجلد رقم10وهي متغير مستقل ونرمز له بالرمز x1

-اليد العاملة الزراعية: لها أثر سلبي على إنتاج القمح في المساحات الشاسعة، تم أخذ المعطيات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم10 وهي متغير مستقل ونرمز له بالرمز x2

- العتاد الزراعي: للعتاد الزراعي دور كبير في انتاج القمح، تم أخذ المعطيات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية وهو متغير مستقل ونرمز له بالرمز x3

- كمية تساقط الأمطار: تساقط الامطار عامل مهم في زيادة إنتاج كمية القمح، تم أخذ المعطيات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية وهو متغير مستقل ونرمز له بالرمز x4.

تقدير النموذج:

نحاول تقديم دراسة قياسية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى

الجدول رقم(3−1) تقدير النموذج بإستخدام برنامج eviwes

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/06/24 Time: 09:50
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5398.497	2281.911	-2.365779	0.0261
X1	0.001083	0.000324	3.345157	0.0026
X2	-0.000396	0.000481	-0.823290	0.4181
X3	0.065140	0.025159	2.589145	0.0158
X4	0.037256	0.039843	0.935089	0.3587

R-squared	0.527963	Mean dependent var	2162.012
Adjusted R-squared	0.452437	S.D. dependent var	951.9165
S.E. of regression	704.3946	Akaike info criterion	16.10357
Sum squared resid	12404294	Schwarz criterion	16.33710
Log likelihood	-236.5535	Hannan-Quinn criter.	16.17828
F-statistic	6.990477	Durbin-Watson stat	1.334502
Prob(F-statistic)	0.000639		

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

الشكل العام للمعادلة:

$$Y= \alpha + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \cdots + \beta nXn + ei$$

الصيغة الرياضي المقدرة

$$Y = -5398{,}49 + 0{,}001*X1 - 0{,}00039*X2 + 0{,}06*X3 + 0{,}03*X4 + ei$$

دراسة صلاحية النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية:

بالنسبة لمعلمة المساحة المزروعة لدينا prob x1 تساوي 0,0026أصغر من 0,05 يعني أنه كلما زادت المساحة المزروعة للقمح بوحدة واحدة كلما زاد انتاج القمح ب 0,001.

بالنسبة لمعلمة اليد العاملة الزراعية الإشارة سالبة أي العلاقة عكسية بين اليد العاملة الزراعية وكمية انتاج القمح أي كلما زادت اليد العاملة بوحدة واحدة سوف ينقص انتاج كمية القمح ب:0,0003− .

بالنسبة لمعلمة العتاد الزراعي لدينا prob x3 تساوي 0,0158 اصغر من 0,05 يعني أنه كلما زاد عدد العتاد الزراعي بوحدة واحدة سوف يرتفع إنتاج القمح ب 0,6.

بالنسبة لمعلمة كمية تساقط الأمطار لدينا prob x3 تساوي 0,58 أكبر من 0,05 هذا يعني أن العلاقة عكسية بين القمح وتساقط الامطار أي كلما زاد تساقط الأمطار كلما نقص إنتاج القمح.

دراسة صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية:

أ- اختبار t ستيودنت: دراسة معنوية المعلمات.

دراسة معنوية المعلمات وذلك بإستخدام إختبار **t** ستيودنت يمكن أن يكون النموذج المبني من طرفنا صحيح أو غير صحيح ونثبت صحته من خلال إختبار الفرضيات التالية :

فرضية العدم :

H0 : B1=0 , B2=0 , B3=0 , B4=0 المعلمة ليس لها معنوية احصائية .

الفر ضية البديلة :

H1 : B1≠0 , B2≠0 , B3≠0 , B4≠0 المعلمة لها معنوية احصائية .

-بما ان T STATISTIQUES تساوي 3,34 (المحسوب) هي أكبر من T الجدولية (1,706) نرفض H0 ونقبل H1 وهذا يدل على أن X1 المساحة المزروعة قمح لها معنوية إحصائية.

بما ان T STATISTIQUE تساوي 0,84- هي أصغر من Tالجدولية (1,706) نرفض H1 ونقبل H0 وهذا يدل على أن X2 اليد العاملة الزراعية ليست لها معنوية إحصائية.

بما أن T STATISTIQUES تساوي 2,58 هي أكبر من Tالجدولية (1,706) نقبل H1 ونرفض H0 وهذا يدل على أن X3 العتاد الزراعي هي لها معنوية إحصائية.

بما أن T STATISTIQUES تساوي 0,93 هي أصغر من Tالجدولية (1,706) نرفض H1 ونقبل H0 وهذا يدل على أن X4 كمية تساقط الأمطار ليست لها معنوية إحصائية.

ب- إختبار فيشر: (دراسة معنويات النموذج).

دراسة مدى معنوية النموذج بإستخدام إختبار F فيشر وينقسم هذا الاختبار لفرضيتين:

$$\left.\begin{array}{l} H0: B1 = B2 = B3 = B4 = 0 \text{ عدم معنوية النموذج} \\ H1: B1 = B2 = B3 = B4 \neq 0 \text{ معنوية النموذج} \end{array}\right\}$$

بما أن Prob(F-statistic) 0,000639 أقل من 0,05 نقبل H1 ونرفض H0، وهذا يدل على أن النموذج له معنوية إحصائية.

جودة النموذج: بما أن معامل التحديد R=0,52 فإن R^2=52% هذا يدل على أن 52% من التغيرات التي تحدث في كمية انتاج القمح سببها تغيرات المساحة المزروعة والعتاد الزراعي وكمية تساقط الأمطار.

أما 48% الباقية تعبر عن المتغير العشوائي أو الخطأ العشوائي ويدل على إما متغيرات كمية التي لم تدرج في النموذج أو متغيرات تغير كمية لصعوبات قياسية أو أخطاء في البيانات

دراسة صلاحية النموذج من الناحية القياسية.

1. الارتباط الذاتي

أ- عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي:

اختبار LM TEST

تتم الدراسة بإستخدام اختبار LM TEST والذي ينقسم لفرضيتين:

$$\left.\begin{array}{l} H0: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H1: \text{البواقي بين ذاتي ارتباط وجود} \end{array}\right\}$$

الجدول رقم (3-2): تقدير النموذج باستخدام برنامج *eviews*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.278855	Prob. F(2،23)	0.2974
Obs*R-squared	3.002276	Prob. Chi-Square(2)	0.2229

بما أن Prob F هي 0,29 المحسوبة أكبر من 0,05 نرفض H1 ونقبل H0 وهذا دليل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ب- عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين:

إختبار White :

الجدول رقم (3-3): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.060797	Prob. F(4،25)	0.1163
Obs*R-squared	7.438987	Prob. Chi-Square(4)	0.1144
Scaled explained SS	10.23712	Prob. Chi-Square(4)	0.0366

$H0$: عدم وجود مشكلة ثبات التباين

$H1$: وجود مشكلة ثبات التباين

بما أن prob f(4,25) هي 0,11 أكبر من 0,05 نرفض H1 ونقبل H0 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ثبات التباين.

ج- التوزيع الطبيعي للبواقي:

$H0$: وجود توزيع طبيعي لبواقي

$H1$: البواقي لا تتوزع طبيعيا

الشكل رقم (3-15): تقدير النموذج باستخدام برنامج *eviews*

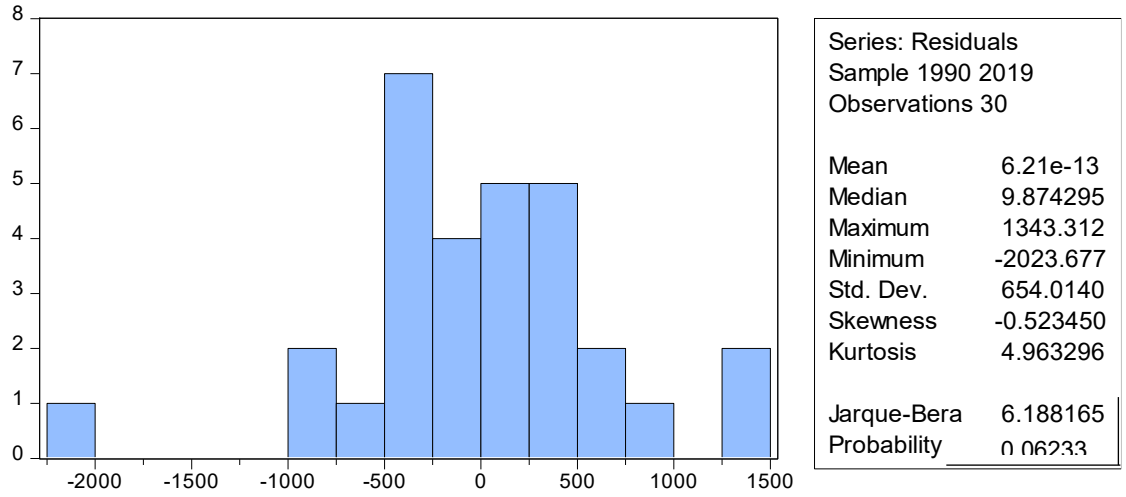

البواقي تتوزع طبيعيا.

بما أن النموذج صالح من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ومن الناحية القياسية فإن هذا النموذج قابل للتحليل .

مناقشة النتائج:

حيث تطرقنا وتوصلنا إلى أن أهم العوامل المؤثرة على إنتاج القمح خلال الفترة 1990-2019 وهي:

المساحة المزروعة قمح لها علاقة طردية مع إنتاج القمح بحيث كلما زادت المساحة المزروعة كلما زاد إنتاج القمح.

اليد العاملة لها علاقة عكسية مع كمية إنتاج القمح بحيث كلما زادت اليد العاملة كلما نقص إنتاج القمح.

إجمالي العتاد الزراعي وله علاقة طردية مع إنتاج القمح بحيث كلما زاد العتاد الزراعي زادت كمية إنتاج.

كمية تساقط الأمطار لها علاقة عكسية مع إنتاج القمح بحيث كلما زاد تساقط الأمطار كلما نقص إنتاج القمح.

خلاصة الفصل:

تشير كل الأرقام والإحصائيات إلى أن كل عوامل الإنتاج الزراعي الأساسية متوفرة بالشكل الكافي لكنها لا تحقق الإنتاج المطلوب خاصة من ناحية إنتاج القمح، حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة قياسية لإنتاج القمح في الجزائر من 1990 إلى 2019 بالاعتماد على برنامج eviews 10 فقمنا بتحديد الإطار النظري للدراسة القياسية كما قدمنا الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة من حيث تقديم متغيرات الدراسة وأخيرا قدمنا الدراسة القياسية ثم ناقشنا النتائج التي توصلنا إليها.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2019 توصلنا إلى النتائج التالية:

أن القطاع الزراعي يمثل إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما له من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتراكم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، التي يتم الاستثمار الزراعي، وكيفية توليف عناصر الإنتاج، وعملية اختيار البرامج والمشروعات الزراعية، وسياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض والطلب للمنتجات الزراعية، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

وان تطور إنتاج القمح في الجزائر يعكس تحديات وفرصاً متنوعة. كما أن تحليل التطور يكشف عن تطور ملحوظ في الإنتاجية على مدى السنوات، ولكن يتطلب التركيز على تحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية لتعزيز هذا التطور. ومن جانبه، يكشف تحليل الواردات وتكلفة الاستيراد عن أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح لتجنب الاعتماد الكبير على الاستيراد وضغوط التضخم. أما تحليل العوامل المؤثرة، فيبرز دور السياسات الحكومية في توجيه الزراعة نحو المستقبل، بالإضافة إلى أهمية التكنولوجيا والموارد المائية وتغيرات المناخ في تحديد مستقبل القطاع الزراعي في البلاد. يجمع هذا الفصل بين القضايا الحالية والتحديات المستقبلية التي يواجها قطاع القمح في الجزائر، ويشير إلى الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع الحيوي.

كما أن تشير كل الأرقام والإحصائيات إلى أن كل عوامل الإنتاج الزراعي الأساسية متوفرة بالشكل الكافي لكنها لا تحقق الإنتاج المطلوب خاصة من ناحية إنتاج القمح.

من خلال الجانب التطبيقي لدراستنا الذي كان عبارة عن دراسة قياسية توصلنا إلى أن:

المساحة المزروعة قمح والعتاد الزراعي لهما علاقة طردية مع كمية انتاج القمح .

كمية تساقط الأمطار واليد العاملة لهما علاقة عكسية مع كمية إنتاج القمح.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا هذه نؤكد صحة الفرضية الرئيسية: بحيث أن العوامل المؤثرة على إنتاج القمح تكمن في المساحة المزروعة والعتاد الزراعي بدليل ما توصلنا إليه من الفصل الثالث.

الفرضية الثانوية الأولى "إنتاج القمح في الجزائر يحقق الإكتفاء الذاتي" ومن خلال التحليل توصلنا إلى أن إنتاج القمح في الجزائر ضعيف ولا يحقق الإكتفاء الذاتي ومنه ننفي صحة الفرضية الثانوية الأولى.

الفرضية الثانوية الثانية "العتاد عامل أساسي في إنتاج القمح" من خلال التحليل توصلنا إلى أن العتاد عامل أساسي في إنتاج القمح ومنه الفرضية الثانوية الثانية صحيحة.

الفرضية الثانوية الثالثة "العوامل التي تم تحديدها في الدراسة تؤثر على إنتاج القمح" من خلال التحليل توصلنا إلى أن العوامل المحددة في الدراسة لا تؤثر كلها على إنتاج القمح بحيث نجد أن اليد العاملة لا تؤثر بشكل كبير على إنتاج القمح ومنه ننفي صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات والاقتراحات:

زيادة عدد العتاد الفلاحي وتطويره من اجل زيادة إنتاج القمح في الجزائر.

توسيع الاستثمارات الأجنبية لتشمل القطاع الفلاحي بصفة عامة وإنتاج القمح بصفة خاصة.

رفع نسبة الإنتاج من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من استهلاك القمح.

استغلال الأراضي الصالحة للزراعة لإنتاج القمح.

التركيز على العاملين التقني والتكنولوجي لزيادة الإنتاج.

زيادة المراقبة الدورية على هذا القطاع لأن كل النتائج تدل على التهاون في مراقبة هذا الأخير.

زيادة وتوسع الري والتركيز على إيجاد حلول تحد من ظاهرة الجفاف.

التأكد من أن الدعم المقدم للفلاحين يتجه للفلاحين لأنه الكثير من الدخلاء على هذا القطاع نالوا النصيب الأكبر من حصص الدعم في حين أن لا صلة لهم بالإنتاج ولا بالزراعة.

آفاق الدراسة:

- تأثير إنتاج القمح على النمو الاقتصادي.
- تأثير إنتاج القمح على الاستقرار الاقتصادي.
- تأثير إنتاج القمح على القدرة الشرائية للمواطن.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد مندور، احمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1990.
2. خلف بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
3. عبد الطيف بن اشنهو، **تجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1982.
4. عبد القادر طرابلسي، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق)**، ط1، بيروت، 1998.
5. عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، ط1، بغداد، العراق، 1969.
6. عدلي أنيس سليمان، **الموارد الاقتصادية**، (د. د)، ط3، 2015.
7. علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
8. علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1996.
9. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو 2010.
10. كريم النشا شيبي وآخرون، الجزائر، **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
11. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، جزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999.
12. محمد عبد العزيز عجيمة، **الموارد الإقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
13. ميير بالدوين، ترجمة جراند إسكندر، مراجعة: حسن زكي أحمد، **التنمية الاقتصادية**، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، مصر (د. ت).

الملتقيات والدوريات والمجلات والتقارير:

1. أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد2، 2003.
2. استدامة **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسلية، مخبر هومة واقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ص 23-24 نوفمبر 2014.
3. الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية ريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، 2012.
4. ساعد محمد، **السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر**، إقليم ولاية تيارت نموذجا، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019.
5. سامية بوزلخة، **المحاصيل المعدلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية**، في مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، المجلد 4، العدد 2، 2016.
6. فاطمة بلقرع، سمية ولد شرشالي، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، في الملتقى الوطني حول، دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018.
7. محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**، في مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 9، العدد 1، 2012.
8. مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، **أبعاد الأمن الغذائي**، روما، 2013.

الرسائل الجامعية:

أطروحات الدكتوراه:

1. بركان خيرة، **سياسة الإحلال بين انتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.
2. بوعافية سمير، **دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح خلال الفترة 1984-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2015.
3. عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018.
4. عباس أبو عوف، **دراسة اقتصادية للسوق العالمي**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2002.
5. فريد عبة، **أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

رسائل الماجستير:

1. بن الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
2. جمال جعفري، **محاولة نمذجة دالة استهلاك القمح بنوعيه في الجزائر (1981-2011)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2013-2014.
3. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.

4. قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بجي مختار عنابة، 2011-2012م.

5. نور محمد لمين دور، **الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة ولاية تيارت** -مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2011-2012.

مذكرات الماستر:

1. أمجوج عبد الرحمان وسليماني مروة، **دراسة إحصائية لإنتاج القمح اللين والصلب في الجزائر 2009-2018** -مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الطبيعية والحياة تخصص بيولوجيا فيزيولوجيا النباتات، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01، 2023/2019.

2. بن سعيد حليمة وسعدي مصطفى، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2021.

3. بوزوينة محمد وبراني محمد، **سياسة التجديد الزراعي في الجزائر من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة دراسة حالة (ولاية تيارت)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2020م.

4. سعيداني فواز كمال وبراهمي عبد الرحمان، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2018**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات عمل، جامعة ابن خلدون تيارت ملحقة السوقر، 2019.

5. فرج الله عائدة وبن عقون مسعودة، **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي -حالة الجزار-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 8 ماي 1945 قالمة، 2016-2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Ministre de l’agriculture et du développement rural :Rapport DSASI MADR ،2004

الملحق رقم (1): تطور الإنتاج والمردودية للزيتون إلى سنة 2019

تغيرات بنسبة %		متوسط	2002-2003	2001-2002	2000-2001	99-2000	
19/2003-2000	2003/2003	91-2000					
الإنـ . . . . . ـاج							
45,2-	27.8-	1.900.000	1041530	1441570	1667930	1824390	إنتاج الزيتون للزيت
135,9	32.9	269.110	634740	477690	335460	346730	إنتاج زيتون المائدة
22,4-	12.7-	2160293	1676270	1.919260	2003390	2171120	مجموع إنتاج الزيتون
50,3-	35.2-	333431	165.780	256.000	263880	333200	إنتاج الزيت/ هكتو لتر
	المـ ردودي . . ـة						
22.9-	14.3-	14	10.8	12.6	13.3	14.4	مردودية الزيتون كلغ/
9.1-	10.7-	17.5	15.9	17.8	15.8	18.3	مردودية إنتاج الزيت الوحدة

الملحق رقم (2): متوسط إنتاج القمح خلال الفترة 1990-2019.

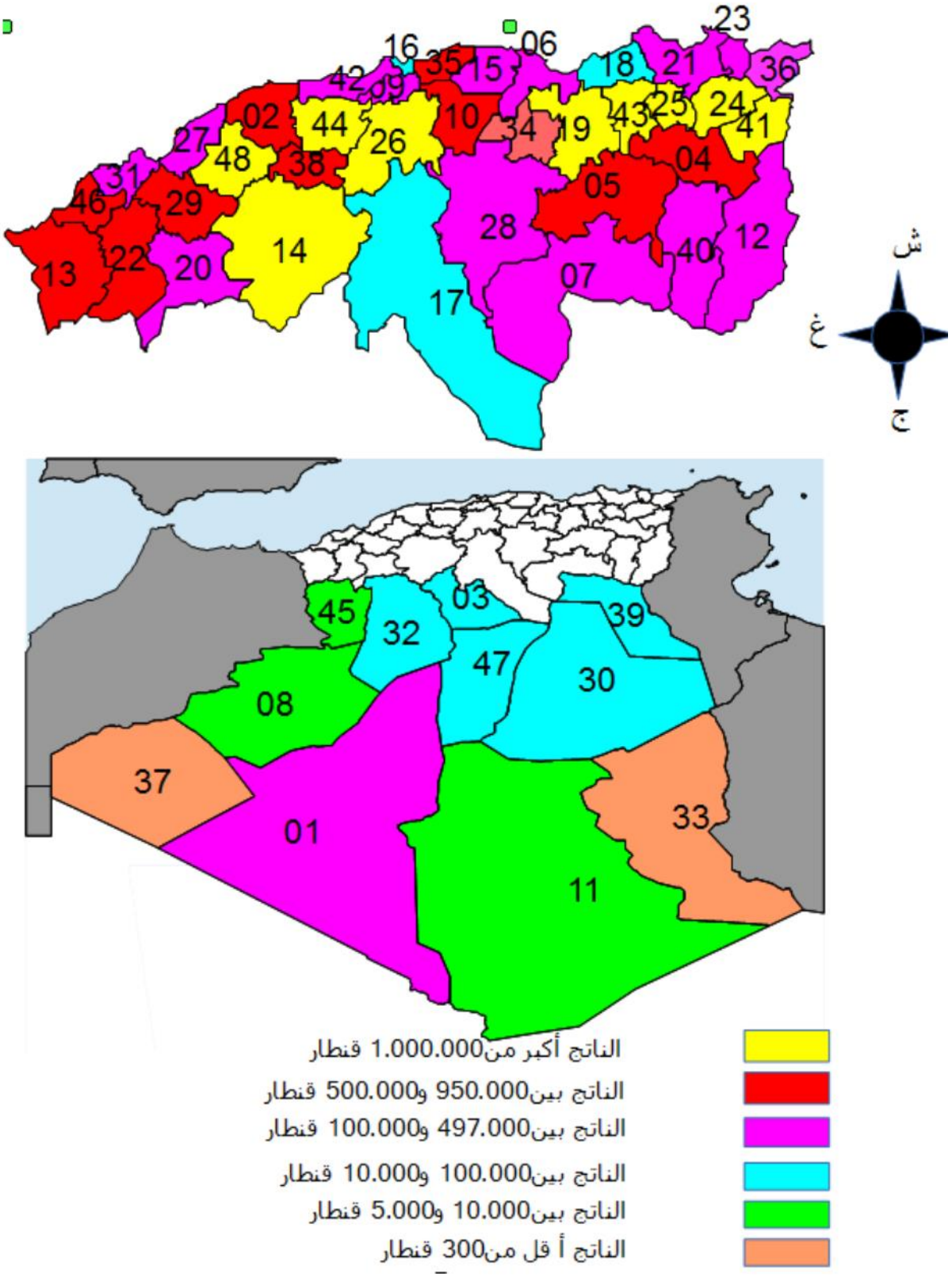

الملحق رقم (3): المساحة المزروعة للقمح خلال الفترة 1990-2019

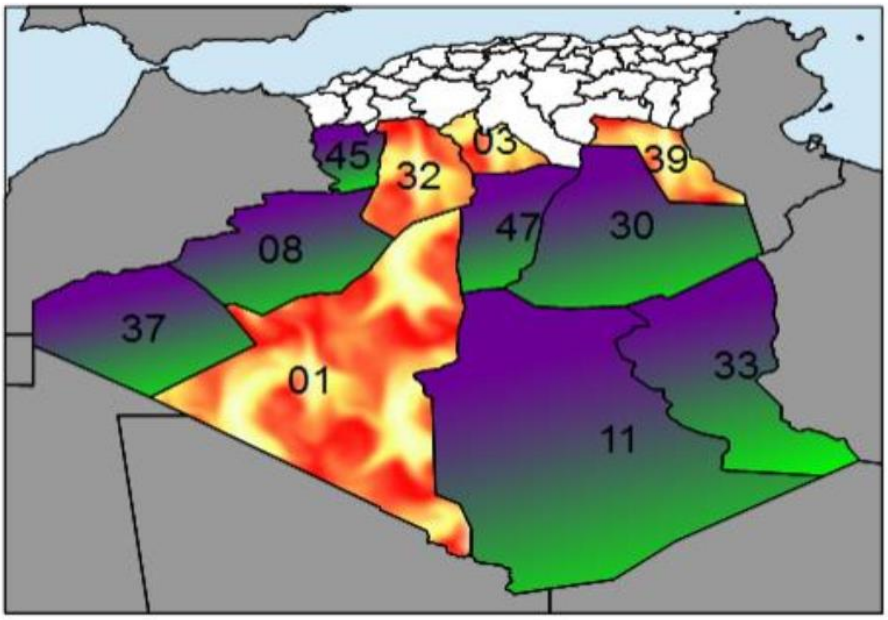

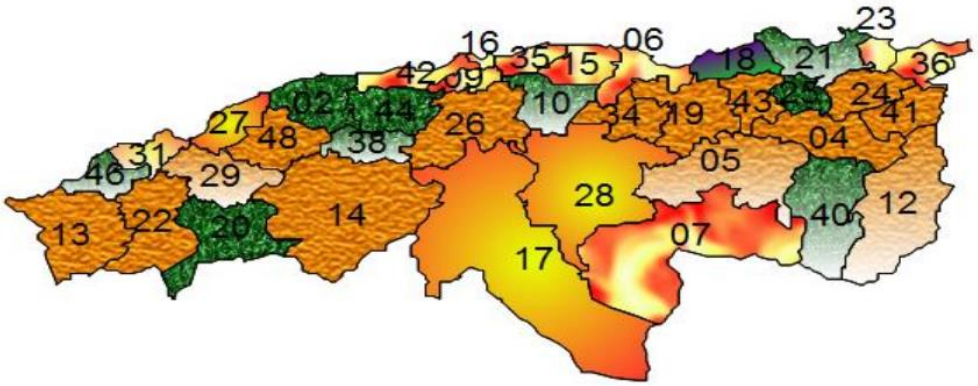

الملحق رقم (4): المساحة المحصودة للقمح خلال الفترة 1990-2019.

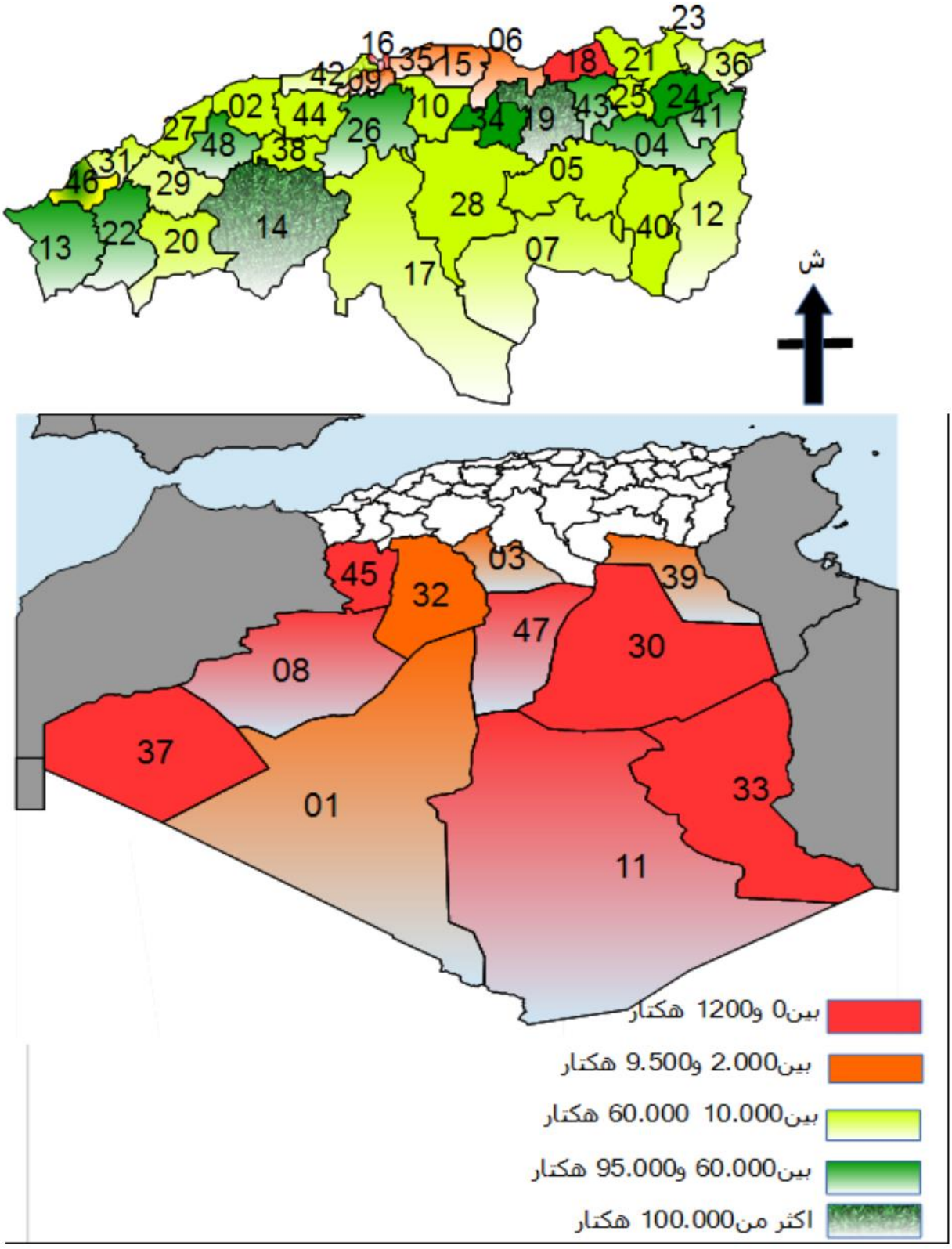

الملحق رقم (5): نسبة مساهمة ولايات الوطن في إنتاج القمح في الفترة 1990-2019.